مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الواحد والعشرون - العدد الأول - (2019) 55 - 91
المعهد العربي للتخطيط

# تقرير
# التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية
## الإصدار الثالث – يونيو 2018

إعداد: بلقاسم العباس*
نواف أبو شماله**

## تمهيد

يظهر المسار العام للتنمية في الدول العربية منذ حصول معظمها على الاستقلال السياسي منتصف الخمسينات من القرن الماضي وحتى وقتنا الراهن، أنها لم تتمكن بوجه عام من تأسيس مسارات تنموية قابلة للاستدامة على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهو الأمر الذي يرتبط بشكل أساسي بعدم إكمال عملية التحول الهيكلي من اقتصاد أولي إلى اقتصاد متنوع يحقق تسريع واستدامة النمو والتنمية. ويشكل هذا التنويع مخرجاً حقيقيا للاقتصادات العربية لتعديل وتصويب مسارها التنموي إذا تم ضمن نموذج تنموي حديث تتكامل فيه السياسات، ويعاد فيه إعادة توزيع الأدوار، خاصة دور المؤسسات المنوط بها صياغة وتنفيذ تلك السياسات، وتصميم منظومة مبتكرة من الحوافز الاقتصادية والمالية والجبائية التي تسمح بإعادة توزيع الموارد الشحيحة في ظل منظومة اقتصادية قائمة على مبدأ السوق والتخطيط التأشيري ونحو قطاعات مختارة لها القدرة على تعزيز التنويع والنمو الاقتصادي عبر تقوية الروابط والتشابكات الأمامية والخلفية داخل وما بين مختلف القطاعات الاقتصادية، بما يزيد من انتشار التأثيرات الإيجابية مثل زيادة الإنتاجية والكفاءة والتطور التقاني. هذا النموذج الهادف لإعادة تفعيل التنمية والقائم على السياسات الصناعية الحديثة يتطلب صياغة دور تنموي واضح للدولة لتطوير وتوجيه القطاع الخاص من خلال توفير البيئة الجاذبة للإنتاج ومن خلال دعم الأنشطة الإنتاجية الأكثر حركية والتي تتسم بإنتاجيتها العالية وتوسيع دائرتها من خلال تشجيع عناقيد صناعية متكاملة لتوطين اكبر قدر من سلاسل القيم المضافة العالمية والتقانة العالية.

إن مثل هذه التوجهات تعتبر الضامن لصحة اختيار الدول العربية الأمثل لمسارات تنميتها المستقبلية ولمواجهة التحديات التنموية الحالية، والذي سوف يجنيها مخاطر الوقوع في مصائد التنمية، والتي تتعلق بعدم مقدرة الدول من الخروج من أنشطتها الاقتصادية الأولية ذات التركيز العالي إلى دائرة الدول ذات الاقتصادات المتنوعة والنمو الاقتصادي المستدام، وانطلاقا من هذه الإشكالية التنموية للدول العربية فان الإصدار الثالث لتقرير التنمية العربية لعام 2018 حاول معالجة هذه الإشكالية في ستة فصول تناولت مختلف الأبعاد المتصلة بتحديات واقع التنمية والاستدامة في الدول العربية، واشكالات التنويع ومساراته وسبل إنجازه.

* عضو الجهاز الفني في المعهد العربي للتخطيط. البريد الإلكتروني: belkacem@api.org.kw.
** عضو الجهاز الفني في المعهد العربي للتخطيط. البريد الإلكتروني: nawaf@api.org.kw.

## أولاً: اختلالات وتحديات مسار الاستدامة في الدول العربية: الحاجة لتعديل المسار

قدم الفصل الأول تقييماً وتحليلاً للاختلالات الهيكلية في الدول العربية على مدار الفترة 1960–2015 بالإضافة إلى تقييم القدرات الإنتاجية ووتيرة التحول الهيكلي وتحدياته، وبخاصة ما تعلق بضعف القدرات الإنتاجية وذلك بهدف تحديد أهم القيود التي تواجهها في مسارها لتحقيق التنمية المستدامة، حيث عانت هذه الدول في العقود الماضية من تفاقم حدة الاختلالات والتي انعكست سلباً على استدامة النمو الاقتصادي، فانخفض معدّله وزادت تقلباته مما أثر على الاستدامة التنموية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما أبرز هذا الفصل اشتداد عبء هذه التحديات في الآونة الأخيرة بسبب تزايد تقلبات الاقتصاد العالمي وتداعيات الأزمة المالية العالمية وتراجع وتقلبات أسعار النفط.

أظهر تحليل مؤشرات استنفاد الموارد الطبيعية، وصافي الادخار المعدل، والديون الخارجية، ومستويات التركز في هيكل الصادرات والإنتاجية، إضافة إلى الاستدامة المالية، ومستويات الانكشاف على الخارج، أن العديد من الدول العربية تواجه جملة من القيود القاهرة (binding constraints) التي تحد من تحقيق استدامتها الاقتصادية. كما بين تقييم الاستدامة الاجتماعية أن أغلب الدول العربية تواجه تحديات قد تكون مؤهلة للتفاقم مستقبلا ما لم يتم معالجتها جذريا. كما أن تجاهل الاستحقاقات الاجتماعية يعتبر مهدد حقيقي لاستدامة مكتسبات التنمية، وإهدار للجهود والطاقات النادرة. أظهرت مؤشرات الفقر ولاعدالة توزيع الدخل، وبطالة الشباب والمتعلمين والإناث تنامي هذه التحديات في معظم الدول العربية، والتي هي في واقع الأمر نتاج أسلوب التنمية الذي اتبعته الدول العربية في العقود السابقة وانفصام النمو عن التشغيل، وعدم معالجة الإشكالات الاقتصادية الهيكلية تسببت في عدم فعالية الجهود المبذولة لمعالجة هذه التحديات بمعزل عن معالجة مسبباتها الحقيقية.

تواجه الدول العربية أيضا تحديات في مجال الاستدامة البيئية، حيث تتعرض عموماً لمشكلات متعددة متصلة بتأثيرات نمطها التنموي على البيئة، مثل التصحر، وتدهور جودة الأراضي، إضافة إلى تناقص كميات المياه العذبة، حيث أن نصيب الفرد العربي من هذه المياه هو الأقل على مستوى العالم. ويزداد الوضع سوءاً بالاستغلال الغير مستدام للموارد المتاحة. وقد تم عرض عدد من المؤشرات البيئية، مع مقارنتها بالأداء المناظر عالمياً من خلال ثلاثة مجموعة من المؤشرات، تصف الحالة البيئية الراهنة أو ما يعرف بمؤشرات الحالة (State). والمؤشرات التي تقيس تأثير الأنشطة على البيئة وتسمى بمؤشرات الضغط (Pressure) مثل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ومؤشرات لقياس الاستجابة المجتمعية للقضايا البيئية، إضافة لمؤشرات مثل مؤشر استهلاك الطاقة المتجددة، مؤشر انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، مؤشر مساحة الغابات كنسبة من المساحة الكلية للدولة ومؤشر سحب الماء العذب. وهو ما يلزم بضرورة مراجعة الهياكل الاقتصادية القائمة، ومنع تشكل أنماط تنموية مهددة للاستدامة.

تعتبر التغيرات المستمرة في الهيكل الاقتصادي من الأمور المهمة لاستدامة النمو الاقتصادي. وقد وثقت العديد من الدراسات التطبيقية، دور التنويع الاقتصادي في الدول النامية في تخفيض تقلبات الناتج المحلي الإجمالي وإطالة فترة موجات النمو الاقتصادي الموجبة. وللإجابة على التساؤل الخاص بمدى تمكن الدول العربية من تحقيق التحول الهيكلي، تم حساب مؤشر التغير الهيكلي (Structural Change index–SCI) الذي يُدلل على نسبة الموارد التي تمت إعادة توزيعها بين القطاعات الاقتصادية خلال فترة من الزمن. وقد تم تقييم المؤشر وفقاً

للبيانات المتاحة للدول العربية خلال الفترة (1974–2015)، وتم تقسيم القطاعات الإنتاجية إلى أربعة وهي: الزراعة، والصناعات التحويلية، والصناعات الأخرى والتي تشمل المناجم، الطاقة والمياه والتشييد، والخدمات. أظهرت النتائج بلوغ متوسط هذا المؤشر للدول العربية نحو 14% فقط، وجاءت معظم الدول العربية أقل من هذا المتوسط ليظهر القصور العربي وبخاصة عند مقارنته بما حققته دول المقارنة مثل الصين (28.59%)، والهند (19.94%) وكوريا (21.96%). كما أن التقدم الذي أحرزته بعض الدول العربية مرتبط بشكل أساسي باتساع قطاع الخدمات وبدرجة أقل القطاع الصناعي مقابل تراجع حصة ومساهمة قطاع الزراعة، علما بأن التغير في الأهمية النسبية لقطاعات الخدمات لم يواكب بتغير كمي ملموس يرتقي بالمساهمة العالمية لناتج تلك القطاعات وذلك أساسا لتضخم حصة الخدمات غير الإنتاجية من إجمالي انتاج قطاع الخدمات.

بين الفصل الأول أن أوضاع الاستدامة في الدول العربية تواجه فعلياً العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية علما أنها تتفاوت في حدتها ونوعيتها فيما بينها. كما أن أغلب الاقتصادات العربية في المحصلة لم تتمكن من إنجاز التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي الذي يجعلها مقاومة للصدمات الاقتصادية الداخلية والعالمية ويجعل نموها الاقتصادي مستداماً. كما أظهر التحليل أهمية استدامة النمو الاقتصادي، المستند بدوره إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية لفترات طويلة وبشكل مستقر منخفض التذبذب، وأن هذه الاستدامة لا تتم إلا من خلال التنويع الاقتصادي.

## ثانياً: واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية

ركز الفصل الثاني على تحليل واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية بالاستناد لمجموعة من المنهجيات وذلك سعياً لضمان القراءة الصحيحة لواقع وتحديات هذا التنويع. ورغم ما رصده الفصل من اعتماد عدة دول عربية في خططها التنموية المختلفة على استهداف تنويع الإنتاج والتصدير والدخل، إلاّ أنّ فئة قليلة منها، تمكنت في الواقع من تحقيق بعض النجاحات في إنتاج وتصدير مواد مصنعة غير أولية وذات قيمة مضافة مهمة. كما استطاعت بعض البلدان تنمية وتطوير عدد من الصناعات ذات الصلة بالنفط ومشتقاته مثل الصناعات البتروكيماوية والأسمدة والمعادن وبعض الصناعات التحويلية الأخرى، فيما أحرزت دول أخرى تقدماً ملحوظاً في تنويع وتنمية قطاعات خدمية مثل القطاع المالي والسياحي والتجاري والخدمات اللوجستية، مكنتها في نفس الوقت من تحسين مستويات التنويع في هيكلها الإنتاجي والتجاري وإيراداتها العامة.

تم التأكيد في متن الفصل أن تنويع الإنتاج يمثل حجر الزاوية في دفع مستويات التنويع الاقتصادي وشرطا ضروريا لتنويع الصادرات وكذلك مصادر دخل الموازنة العامة الضريبية وغير الضريبية. وقد يتم إنجاز توزيع الموارد من خلال عملية التنويع الأفقي أو العمودي، وذلك على مستوى القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة. ولعل أبرز ما تُظهره البيانات الخاصة بالأداء القطاعي في الدول العربية، هو ضعف مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي القيمة المضافة في جل الدول العربية، باستثناء بعض الدول مثل الصومال والسودان والقُمر وموريتانيا والتي لازال اقتصادها في المراحل الأولى من التحول الهيكلي المرتبط بانتشار الزراعة التقليدية. أما في الدول العربية الأخرى فان تراجع قطاع الزراعة قد لا يكون حتما نتاج تحول هيكلي طبيعي بقدر ما يرجع الأمر إلى القيود المتعددة التي تحد من نمو الزراعة مثل الظروف البيئية القاسية وشح المياه وتراجع الأراضي الزراعية نتيجة التوسع العمراني الشديد. وما يعزز هذا الاعتقاد هو ارتفاع فاتورة استيراد المواد الزراعية وخاصة الغذائية بالإضافة إلى تواضع مردود الإنتاج الزراعي.

أما فيما يخص قطاع الصناعة بشقيه التحويلي والاستخراجي، فقد سجّل تطورا ملموسا، مدفوعا بشكل أساسي بالأهمية النسبية العالية للأنشطة الاستخراجية. وزادت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لأغلب الدول النفطية لأكثر من 60 % من الناتج المحلي الإجمالي. بالمقابل يعرف قطاع الصناعات التحويلية العربية مساهمة ضعيفة في القيمة المضافة وطنيا وعالمياً. ويكفي للتدليل على ذلك أن حجم الصناعات التحويلية العربية مجتمعة، لم تصل إلى المستوى الذي حققته إحدى الدول الصاعدة مثل كوريا الجنوبية والتي بلغت مساهمتها نحو (3,1 %) في القيمة المضافة العالمية للصناعات التحويلية. وقد جاء هذا الضعف منطقياً في ظل قصور مساهمة الصناعة التحويلية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، باستثناء بعض البلدان مثل الأردن وتونس والمغرب ولبنان ومصر والتي بلغت فيها حصة الصناعات التحويلية مالين 13 و 17 % من إجمالي القيم المضافة، لكنها بالرغم من ذلك لازالت تحت المستوى الذي حققته الدول الصناعية الحديثة مثل كوريا الجنوبية وماليزيا والتي بلغت فيها متوسط حصة الصناعات التحويلية نحو 31 % و26 % من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي للفترة ما بين 2006 –2015. بالمقابل لازالت الصناعات الاستخراجية تهيمن على الاقتصادات العربية النفطية، كما أن الدول التي حققت مستوى تصنيع مقبول لازالت تعرف مستوى منخفض من ناحية التطور التصنيعي (complexity of manufacturing) بحيث تتراوح حصة السلع ذات التقانة العالية والمتوسطة ما بين 20 %–28 % من القيمة المضافة التحويلية مقابل 63 % لكوريا الجنوبية و83 % في ماليزيا. وتبقى قطر الأبرز في هذا النطاق (62 %) إضافة إلى سلطنة عمان (48 %) والسعودية (41 %).

ويعود هذا التميّز النسبي لبعض الدول العربية فيما يتعلق بمساهمة الصناعات التحويلية في الناتج، أو تحسن معدلات المنتجات ذات المحتوى التقني المرتفع، إلى نمو عدد من الأنشطة مثل صناعات البلاستيك والصناعات الغذائية والدوائية والنسيج والملابس، وكذلك إلى بعض الصناعات الثقيلة مثل الألمنيوم والبتروكيماويات والحديد والغاز خاصة في الدول النفطية التي تتوفر على طاقة تسمح بظهور صناعات قائمة على تحويل ومعالجة المواد الأولية الخام. ورغم ذلك فقد واجه هذا الهيكل تحديات عديدة، أدت إلى ضعف تنافسيته بشكل عام، وذلك نتيجة نشأة هذه الأنشطة في الأساس ضمن استراتيجيات إحلال الواردات، والدّعم والسياسات الحمائية، مما جعلها غير قادرة على المنافسة بشكل منفرد، سواء في الجودة أو الأسعار، وبخاصة في أنشطة صناعات الغزل والنسيج، والصناعات الجلدية، ومؤخراً صناعات الصلب.

يسهم قطاع الخدمات بنسبة كبيرة في الأنشطة الاقتصادية لأغلب الدول العربية. وتبرز في هذا النطاق كل من لبنان وجيبوتي والأردن والقمر وتونس والمغرب وكذلك بعض الدول النفطية كالبحرين والكويت حيث تجاوز متوسط مساهمة هذا القطاع نصف الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2006–2015 ويصل إلى قرابة 80 % في جيبوتي ولبنان. وقد أكد الفصل أن ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الخدمات رغم كونه السمة الواضحة للاقتصادات الحديثة في الدول المتقدمة، فإن ارتفاع نسبة قطاع الخدمات في الدول العربية يرتبط بجزء كبير بارتفاع الخدمات غير التجارية وخاصة تضخم الجهاز الإداري وارتفاع كتلة الأجور فيه، وهي ليست خدمات إنتاجية قابلة للاتجار وذات قيمة مضافة عالية كما هو الحال بالنسبة للدول المتقدمة.

ترتبط الإيرادات العامة بشكل كبير بهيكل الإنتاج وبمستوى التجارة وذلك لانهما يشكلان الوعاء الأساسي للإيرادات الضريبية وغير الضريبية. فكلما كانت القاعدة الإنتاجية والتجارة الخارجية للدولة متركزة على عدد قليل ومحدود من القطاعات والأنشطة والمنتجات، تراجع عدد الأوعية والمصادر المالية للدولة، ومن ثم

زاد احتمال تعرّض الموازنة العامة وإيراداتها للانخفاض والتقلب، لاسيما في حال مواجهة ظروف غير تقليدية مثل الصدمات والأزمات الداخلية أو الخارجية. وقد أظهر تحليل هيكل الإيرادات العامة في الدول العربية تركزها إلى حد بعيد على الإيرادات النفطية، والتي عادة ما تتراوح بين 60 % إلى 70 % من إجمالي تلك الإيرادات. وبلغت هذه النسبة أقصاها لتبلغ حوالي 75 % من إجمالي الإيرادات خلال الفترة 2011–2013 التي شهدت ارتفاعاً عالياً في أسعار النفط، قبل أن تتراجع لنحو 50 % في عام 2015، نتيجة التراجع الكبير لهذه الأسعار. أما حصّة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات العامة، فقد ارتفعت نسبتها من متوسط 19.0 % للسنوات العشر الماضية، لتصل إلى نحو 25 % في عام 2015، وهو الأمر الذي ارتبط بشكل أساسي بانخفاض الأهمية النسبية للإيرادات النفطية، وليس باتساع القاعدة الضريبية، أو نمو الأنشطة الاقتصادية.

وقد تم رصد تباين واضح في بنية الإيرادات المالية بين الدول النفطية، ونظيرتها غير النفطية. حيث اتسمت الأولى بتركّز كبير لهذه الإيرادات على العائدات النفطية، في حين اتسمت الأخرى بتصدر الإيرادات الضريبية كمكون أساسي لإيراداتها العامة. وهذا يعني أن هيكل الإيرادات العامة في الدول العربية يواجه مستويات عالية من التركز نتيجة اعتماده على مصادر تمويلية محدودة. ويُشكّل مثل هذا الهيكل في حد ذاته مخاطر كبيرة فيما يتعلق بالاستدامة المالية، لاسيما في ظل التزام العديد من الدول بتقديم مستويات من دعم الغذاء والطاقة.

يتمثل تنويع الصادرات إما في تنويع المنتجات من خلال تصدير عدد متزايد من السّلع والخدمات، أو تنويع الأسواق التصديرية من خلال توزيع المنتجات المصدرة على أكبر عدد من الأسواق الخارجية. كما يمكن أن يتم تنويع المنتجات من خلال حصص تصدير المنتجات الموجودة، أو في إدخال سلع وخدمات جديدة في محفظة التصدير. يظهر تحليل أسواق الصادرات السلعية العربية، تركزاً على بعض المناطق والدول، حيث تستقطب منطقة آسيا حوالي 46 % من إجمالي الصادرات العربية، خاصة الصّين التي تستحوذ على نحو 10 %. كما أن حصتها تضاعفت في الصادرات العربية بأكثر من ثلاث مرات بين عامي 2001 و2015. في المقابل، سُجّل انخفاض تدريجي لحصة أسواق الاتحاد الأوروبي، ثاني شريك اقتصادي، لتصل إلى 13 % بعدما كانت 24 % في عام 2001، وكذلك الولايات المتحدة التي تراجعت حصتها من 11.0 % إلى 5 %. أما الصادرات السلعية البينية العربية، فبالرغم من وتيرة تحسنها النسبي، فهي لا تمثل سوى 13 % من إجمالي الصادرات العربية. من جهة أخرى، لا يمكن اعتبار التطور الملحوظ لصادرات السلع العربية، خاصة نحو البلدان الآسيوية خلال هذه الفترة، ناتجاً بالأساس عن جهود وسياسات عربية لتنويع الأسواق، بقدر ارتباطه بنتائج ارتفاع أسعار النفط وتزايد الطلب عليه من بعض الاقتصادات الديناميكية الأسيوية. وبصفة عامة، يتميّز التوزيع الجغرافي للصادرات العربية عبر العالم خلال السنوات الأخيرة بتنويع منخفض، لاسيما بالنسبة للعديد من الدول المصدّرة للنفط، أو تنويع متوسط في دول مثل لبنان والأردن والمغرب والإمارات. وتبرز مصر كإحدى الدول ذات الأسواق التصديرية الأكثر تنوعاً.

أما في مجال التنويع السلعي فان صادرات الدول العربية النفطية تتركز بصفة عامة حول عدد محدود من المنتجات، حيث يؤكّد تحليل تطور الهيكل السلعي بأن النصيب الأكبر يبقى لمجموعة "الوقود والمعادن"، والتي بالرغم من الانخفاض الحاد لأسعارها في عام 2015 لا تزال تهيمن على نحو 62 % من إجمالي الصادرات، وتصل هذه النسبة لأكثر من 90% في الجزائر والعراق. مقابل ذلك يُظهر تحليل واقع الدول المتقدمة والصاعدة والنامية المصدرة للنفط، دلالات متباينة في هذا المجال، حيث تمكنت دولة متقدمة مثل النرويج من خفض الأهمية النسبية للنفط ضمن هياكل صادراتها، في حين اتجهت هذه النسبة للارتفاع في دول نامية وصاعدة مثل روسيا

وكازاخستان وأذربيجان. أما على مستوى باقي الدول العربية، فقد شهدت مصر انخفاضا ملحوظا لحصة المواد الأولية في الصادرات، لكن مع ذلك تبقى مساهمة هذه المنتجات مرتفعة (نحو 50 %). وسُجّل بعض الانخفاض كذلك في لبنان والمغرب لتبقى حصة هذه المواد في حدود حوالي ثلث الصادرات. كما استقرت هذه الحصة خلال هذه الفترة في تونس والأردن لتمثل ربع الصادرات.

تثير هذه النتائج تساؤلات حول حقيقة التنويع في الدول العربية، وهل انخفاض حصة قطاع مُسيطر في الصادرات أو زيادة في عدد المنتجات المصدّرة تعني تنويعاً اقتصادياً حقيقياً ينمّ عن إرادة فعلية من الدول للتحوّل نحو قطاعات وأنشطة تصديرية متنوعة. فقد يكون التغير حصة الموارد الطبيعية ناتج أساسا عن تغير أسعارها، كما هو الحال للنفط منذ أواخر عام 2014، أو لتغير الكميات المصدّرة الناجم عن تغير العرض أو الطلب الخارجي. وبالتالي لا تكفي هذه المؤشرات منفردة لتقييم مستويات التنويع الدقيق في الصادرات، وبالتالي وجب تحليل مؤشرات أخرى والتي قد تعكس بشكل أكثر عمقاً مدى تنويع الدول العربية لمنتجاتها التصديرية.

هناك العديد من المؤشرات التي تسمح بتكوين فكرة أوضح عن واقع التنويع في الصادرات. ويُعتبَر مؤشر هارفيندال–هيرشمان (Herfindahl–Hirshman) من أبرز المؤشرات وأكثرها استخداماً في أدبيات قياس التنويع للصادرات، إلى جانب مؤشرات أخرى مثل جيني وثايل (Gini, Theil). ويعكس مؤشر هيرشمان درجة اعتماد صادرات دولة ما على عدد قليل من المنتجات (التر
(تنويع الأسواق). وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين 0 و1، بحيث كلّما اقترب من 1 كلّما قلّت درجة تنوّع الصادرات وتصبح أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية لكونها تقتصر على عدد قليل من المنتجات أو على عدد محدود من أسواق التصدير.

ويتبيّن من نتائج احتساب هذا المؤشر بأن بعض الدول النفطية العربية ، أصبحت أقل ارتباطا بمبيعات الهيدروكربونات. وتبرز دولا مثل سلطنة عمان والبحرين والسعودية وبالخصوص الإمارات، التي حقّقت أفضل النتائج في هذا المؤشر. كما تبين النتائج أن العراق والجزائر لها قاعدة تصديرية الأكثر تركّزاً. أما على مستوى دول المقارنة الغنية بالموارد النفطية، توضح البيانات أن دولاً مثل نيجيريا وكازاخستان قد شهدتا تركزاً عالياً لصادراتهما، في إشارة لاستمرارية الاعتماد بشكل كبير على النفط، ومن ثم عدم كفاية جهود دفع التنويع، في المقابل، فقد تمكنت دولة مثل المكسيك، والتي تمثل خامس منتج للنفط في العالم، من تحقيق مستويات عالية من التنويع لصادراتها، لتتضمن قوائمها الإنتاجية والتصديرية، إضافة للوقود المعدني والنفط وبعض المعادن الأخرى، والعديد من المواد والمنتجات الزراعية. يتبين من تباين أداء دول المقارنة أن الاختلاف في الأداء يعكس مدى وجود توجهات وسياسات لإعادة توظيف هذه الموارد لخلق قطاعات وأنشطة جديدة، تدفع بدورها النمو والإنتاجية والتنويع الاقتصادي. أمّا في باقي الدول العربية غير النفطية والتي تتميز عموما بارتفاع مستويات تنوع صادراتها مقارنة بالدول النفطية، فتبرز تونس ومصر لكونهما عرفتا تنويعا متزايدا ومتناميا للصادرات قبل أن تسجلا تراجعا خلال السنوات الأخيرة متأثرتين بالخصوص بالأوضاع السياسية والأمنية وانعكاساتها على الاقتصاد والاستثمار والتصدير. ويجب القول أن حجم الصادرات السلعية للدول العربية غير النفطية لازال متواضعا ولم يعرف نموا قويا بالرغم من التنوع النسبي لصادراتها.

وبالرغم من أهمية مؤشر هيرفندال – هيرشمان إلا أنه في الواقع يثير عدة إشكالات في اعتماد قياسه على الوزن النسبي للمنتجات في إجمالي الصادرات إضافة لكونه لا يدمج هذا المؤشر معلومات عن حجم الصادرات ولا نوعية الصادرات (أولية، مصنعة، إعادة تصدير، ...)، ولا محتواها التكنولوجي، وبالتالي لا يُمكّن من تحليل ديناميكية أو جودة هذه الصادرات. للإجابة على التساؤلات السابقة تم تحليل نتائج مؤشر تخصّص التجارة السلعية (Merchandise specialization Index Trade)، والذي يقيس درجة تخصّص في طريق التجارة الخارجية والذي بحاصل قسمة صافي تدفق السلع (الصادرات – الواردات) إلى مجموع تدفق السلع (الصادرات + الواردات)، حيث تتراوح قيمة المؤشر ما بين (–1، 1+)، حيث تدل القيمة الموجبة للمؤشر في منتج ما، على صافي صادرات إيجابي، وبالتالي تخصّص في إنتاج هذه السّلعة، في حين تشير القيمة السلبية إلى قيمة استيراد أعلى من قيمة التصدير لهذا المنتج.

وقد أظهرت نتائج المؤشّر بأنّ دولاً كالإمارات والبحرين، المتقدّمة على مستوى التنويع حسب المؤشرات السابقة، لا تزال متخصّصة في بعض المنتجات الأولية لكنها في الوقت نفسه تستورد الكثير من المواد المُصنّعة والغذائية والتي تُعيد تصدير العديد منها إلى الخارج عبر تجارة المناطق الحرّة. وتشكّل السّلع المُعاد تصديرها من طرف الإمارات ثُلث قيمة صادراتها الإجمالية، ويتكوّن حوالي 70 % منها من الآلات والمعدات الكهربائية، والآلات والأجهزة الميكانيكية، واللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة. أمّا البحرين فتمثل إعادة تصدير المنتجات نحو 12% من مجموع الصادرات (60 % موجّهة إلى السعودية)، يتشكّل جلها من الآلات والمعدات الكهربائية، والآلات والأجهزة الميكانيكية، وقطع الغيار والسيارات، وسفن نقل البضائع والأشخاص. وتتضح بصورة أكبر أهمية السّلع المُعاد تصديرها عند تحليل المؤشر المتعلق بالصادرات الإجمالية ذات التكنولوجيا العالية، مستثناة منها إعادة تصدير هذه المنتجات، كنسبة إلى إجمالي الصادرات مستثنى منها إجمالي إعادة التصدير. وقد بلغت هذه النسبة 0.5 % فقط في البحرين و0.1 % فقط في الإمارات و3.4 % فقط في تونس، مقابل 22 % في كوريا و27 % في سنغافورة وأكثر من 28 % في كل من الصين وماليزيا. وتعكس هذه النتائج ضعفا على مستوى عامل رئيسي في تطوير المنتجات القائمة أو ابتكار أخرى جديدة. وبصفة عامة، يبيّن مؤشّر تخصّص التجارة السلعية بأنّ أغلب الأقطار العربية تتخصّص في إنتاج وتصدير المواد الأولية، فيما تقوم باستيراد العديد من المواد المُصنّعة والتي تقوم بعض الدول بإعادة تصديرها نحو الخارج دون أن يكون لها نصيب في عملية الإنتاج وخلق القيمة المضافة.

وتم تدعيم تحليل التنويع في الدول العربية باستخدام منهجية صندوق النقد الدولي لقياس التنويع وتحديد مصادره، استناداً لمؤشرين فرعيين أساسيين وهما: " التنويع الموسّع للصادرات" (Extensive export diversification) و" التنويع المكثف للصادرات" (Intensive export diversification). يعكس المؤشر الأول الزيادة في عدد منتجات التصدير أو في عدد الشركاء التجاريين، أما " التنويع المكثف للصادرات" فهو يرصد تطور حصص صادرات المنتجات أو الشركاء التجاريين. وكلما كانت قيمة هذه المؤشرات منخفضة كلما دل ذلك على تنويع أعلى. ويعتبر بلد ما أقل تنوعا عندما تكون عائدات صادراته ترتكز على عدد قليل من القطاعات أو عدد محدود من الشركاء التجاريين. يتضح من تحليل نتائج المؤشر للفترة الممتدة ما بين 1980و 2017 أن عدة دول عربية شهدت تحسنا على مستوى تنويع الصادرات. بالمقابل، يختلف مصدر التنويع من دولة لأخرى، فعلى سبيل المثال، توضح النتائج مساهمة التنويع المكثّف بشكل كبير في التنويع الذي شهدته دولة الإمارات، أما في قطر والبحرين والسعودية، فقد كان للتنويع الموسّع دورا بارزا في تحسّن مستوى تنويع صادراتها لكن في نفس الوقت ارتفعت قيمة مؤشر التنويع المكثّف، مما يشير إلى زيادة في نسبة التركّز على مستوى بعض المنتجات والأسواق الخارجية.

أما فيما يخص الدول ذات الاقتصادات المتنوعة، فقد كان للتنويع المكثّف دور أكبر في تحسّن مستوى تنويع الصادرات كما هو واضح في كل من مصر وتونس، ومع وجود مساهمة للتنويع الموسّع، ولكن بنسبة أقل. بالمقابل كانت مساهمة التنويع الموسع في حالة المغرب أكبر مقارنة من التنويع المكثّف. أما على المستوى المقارن، فقد أظهرت البيانات تميز أغلب الدول الناشئة بمساهمة كلا المؤشرين في زيادة نسبة تنويع الصادرات باستثناء حالة "الصين"، التي شهدت تراجعاً نسبيا في مستويات التنويع، وهو الأمر الذي يفسّر بتوجّهها، بعد مرحلة كبيرة من التنويع، نحو التخصص في إنتاج وتصدير فئة معينة من السلع.

في نهاية المطاف يؤكد هذا الفصل أن التنويع الاقتصادي لا يزال دون المستوى المطلوب في أغلب الدول العربية، وفقا لنتائج العديد من المؤشرات والمنهجيات، سواء تلك التي تركز على الجوانب الكمية أو نظيرتها التي تستهدف تقييم الجوانب النوعية للهياكل والأنشطة والمنتجات والأسواق. وهو ما يملي بضرورة تبني نموذجا تنمويا جديدا يضمن تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي، وتدعم استمرارية سياساته.

## ثالثاً: نموذج مقترح للتنويع الاقتصادي في الدول العربية

طرح الفصل الثالث من التقرير أساسيات النموذج المقترح لتعزيز مستويات التنويع الاقتصادي في الدول العربية. يقوم النموذج على وجوب تفعيل دور الدولة في استراتيجية تنموية قائمة على توجيه الاقتصاد عبر منظومة التخطيط التنموي في ظل اقتصاد السوق لإعادة توجيه الاقتصاد في الدول العربية نحو مسار للنمو الشامل باستخدام سياسات وأدوات ذكية تهدف لتحقيق تنويع القاعدة الإنتاجية، والذي بدوره سيقود تلقائيا إلى تنويع هيكل الإيرادات العامة وهيكل التجارة الخارجية. وقد تم في هذا الفصل مناقشة أسس صياغة نموذج عملي للتنويع قائم على السياسات. وتطلب بناء النموذج فهم آليات عملية التنويع وبيان علاقتها بالتحول الهيكلي وبالنمو أي ربطها بالتنمية الاقتصادية، وماهية أدوات السياسات المتاحة لمتخذي القرار، وحصر التحديات والخصائص الهيكلية التي تواجه عملية التنويع في الدول العربية، ليتم بعد ذلك تفصيل استراتيجية تنموية تستطيع أن تفتح المسار لعملية تنويع اقتصادي قادرة على إطلاق عملية النمو الاقتصادي وتخفيف حدة القيود الهيكلية التي تثبط النمو والتنمية خاصة تلك المتعلقة بقيود ميزان المدفوعات والموازنة.

أظهر التحليل الذي تم إجراءه في بداية الفصل أن تواضع النمو الاقتصادي وتباطأ التحول الهيكلي في الدول العربية يرتبطان بعدة عوامل معقدة متشابكة ومتداخلة فيما بينها، حاولت مختلف نظريات ونماذج النمو والتنمية منذ عقود من الزمن إبرازها وتحديد حدتها على مسار النمو والتنمية. وعموماً تتمحور أغلب التفسيرات المتداولة في الأدبيات التنموية ودوائر صنع السياسات حول ضعف حجم رأس المال المادي والبشري والتقاني والناجم عن ضعف الاستثمار في الأصول المادية وفي التعليم والتدريب وفي التقانة والعلوم والمعرفة. ويرجع ضعف الاستثمار بدوره إلى ضعف الادخار الناجم عن ضعف الدخل (الحلقة المفرغة للتنمية) وصعوبة تجنيد الموارد المتاحة إلى استثمارات منتجة وتوجيهها إلى القطاعات ذات الأولوية وذلك نتيجة ضعف السياسات وضعف منظومة التخطيط وتدهور بيئة الأعمال وضعف مستويات حوكمة المؤسسات العامة والخاصة والتي ينجم عنها تكاليف إضافية وارتفاع في مستويات اللايقين والمخاطرة والتي كلها تقلل من العائد المتوقع للاستثمارات، مما يقلل من التوجه نحو نشاط الاستثمار المنتج بالرغم من توفر الفرص الاستثمارية والإمكانات المتاحة. ونتيجة عدم وجود بيئة مواتية للاستثمار المنتج فإن رأس المال بقلته يتجه إلى القطاعات غير المنتجة ذات دورة رأس المال القصيرة قليلة

المخاطرة والتي تكون عادة في قطاعات ضعيفة القيمة المضافة مثل التجارة والنقل والعقار والصناعات القائمة على الموارد الطبيعية.

ونظراً لاختلاف مستويات التنمية والتنويع الاقتصادي خاصة ما بين الدول العربية «غنية الموارد وفقيرة الموارد» وما ينجر عنها من اختلاف في تركيبة المزايا النسبية والتكاليف وكثافة عوامل الإنتاج فإن صياغة استراتيجية تنويع اقتصادي تتطلب توظيف سياسات مختلفة خاصة بكل مجموعة. ففي حالة الدول الغنية بالموارد الطبيعية المنجمية والزراعية والتي لا زالت مستويات التنويع فيها منخفضة، فإن هذه السياسات سوف تختلف عن تلك التي تصلح في الدول ذات الهبات العالية ومستوردة العمالة (الدول الخليجية وليبيا) والدول ذات هبة الموارد وكثيفة السكان (الجزائر، العراق، السودان، موريتانيا) والدول ذات الدخل المنخفض قليلة الموارد (الصومال، جيبوتي، جزر القمر، اليمن). أما الدول الأخرى ذات الدخل المتوسط ذات فائض العمالة والتي قطعت شوطاً لا بأس به في عملية التنويع والتصنيع لكن لا زالت لم تحقق الفائدة القصوى منه فإنها تحتاج إلى إعادة صياغة سياساتها التنموية المعتمدة وتوجيهها نحو تعميق عملية التحول الهيكلي، من خلال سياسات صناعية قطاعية حديثة تؤدي إلى تسريع عملية النمو في القطاعات الإنتاجية القابلة للاتجار ذات التوجه التصديري والمحتوى التقاني المتوسط إلى المرتفع. وبالرغم من الاختلافات الهيكلية العميقة ما بين مختلف مجموعات الدول العربية فإنه هنالك العديد من عناصر السياسات التنموية التي هي ضرورية وصالحة للجميع ويجب تطبيقها مهما كانت الاختلافات الهيكلية، ولكن تختلف فقط في الأهمية والأولوية حسب طبيعة اقتصاد كل دولة ومجموعة. ونتيجة هذه العوامل كلها فإنه يجب التنويه بأنه لا يوجد نموذج تنويع واحد صالح لكل الحالات.

معظم دراسات التحول الهيكلي ركزت على تفسير وتحليل التغيرات الإجمالية في الاقتصاد، لكن في واقع الأمر فإن هذه التحولات هي نتاج عملية معقدة تقع على مستوى الأنشطة الاقتصادية التفصيلية والتي تحدث نتيجة عملية استثمارية تحددها تظافر وتفاعل المزايا النسبية من الموارد الطبيعية ووفرة عوامل الإنتاج ورأس المال والأسعار والتكاليف النسبية والتقانة وأذواق المستهلكين ومستوى الطلب الداخلي ودرجة الانفتاح للتجارة الخارجية وطبيعة السياسات الصناعية، وسلوك رجال الأعمال ومهاراتهم وكيفية تعاملهم مع المخاطر والسبل المتاحة للتحوط منها. كل هذه العوامل تحدد اتجاهات الاستثمار والعائد منه وبالتالي ينجم عنها تغير في مستوى وشكل العرض من إنتاج السلع والخدمات التي تحدد درجة تنوع الاقتصاد من حيث عدد السلع والخدمات المنتجة وكذلك حجمها وطبيعتها القطاعية والتقنية والمعرفية، بالإضافة إلى مُساهمتها في دعم التشابكات القطاعية الخلفية والأمامية ودرجة الاعتماد على الاستيراد من المدخلات الإنتاجية وكذلك حصة القيم المضافة المنتجة في الصادرات ودرجة المساهمة في حلقات الإنتاج العالمية.

إن تسريع عملية التحول الهيكلي من اقتصاد أولي تسيطر عليه القطاعات الأولية إلى اقتصاد صناعي حديث سيفضي في نهاية المطاف إلى تنويع الاقتصاد إذا صاحب ذلك تحولاً هيكلياً أعمق داخل القطاعات، بحيث يتم زيادة عدد وحجم ونوع وبدائل السلع المنتجة. وتعمل السياسات القطاعية على توجيه الاستثمار الخاص والعام نحو مجموعة من الأنشطة المستهدفة ذات القيم المضافة المرتفعة، من خلال السيطرة على أكبر قدر من سلسلة القيم المضافة عبر تصنيعها وتحويلها إلى منتجات وسيطة ونهائية، والانتقال في سلم المعرفة والتقانة، والانتقال من نظام قائم على استغلال الموارد الطبيعية إلى إنتاج السلع ذات التقانة المتوسطة والمرتفعة.

انطلاقاً من اعتبار عملية تنويع الاقتصاد هي مخاض معقد لعملية التحول الهيكلي الذي يشهده الاقتصاد من خلال قرارات الاستثمار والإنتاج التي يقوم بها رجال الأعمال والحكومات في سعيهم لتحقيق العوائد من الاستثمارات، فان هذه العملية تتطلب إنفاذ سياسات متنوعة تصب في حفز وتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات تسمح بتعزيز التحول الهيكلي وتسريعه ونقل الاقتصاد نحو استكشاف أنشطة ومنتجات تحقق مزيد من النمو الاقتصادي والتشغيل والتنويع. وقد أوضح الفصل أن تسريع هذه العملية الاستكشافية تتطلب وجود استراتيجية تنموية قائمة على نوع محدد من التخطيط التنموي بحيث يتم تنمية وتوجيه الاستثمار من خلال حزمة واسعة من السياسات العامة والقطاعية. لقد تنوعت تجارب الدول النامية وأخذت مسارات متعددة تم تصنيفها من وجهة نظر الاستراتيجية التنموية إلى إحلال الواردات وترويج الصادرات. وتقوم هذه الاستراتيجيات التنموية على حزم من السياسات القطاعية الإنتاجية والخدمية والتي تسمى مجازا بالسياسات الصناعية، حتى إن كانت تشمل تطوير الزراعة والخدمات. كما أن الدول استخدمت مناهج تخطيطية متعددة وحسب فلسفة تدخل الدولة بالتخطيط التنموي المركزي (المختلط) والتخطيط التأشيري القائم على اقتصاد السوق والقطاع الخاص.

تقاطعت استراتيجيات التنمية والسياسات الصناعية والتخطيط التنموي لتنتج نموذجين تنمويين أساسيين. يقوم النموذج التنموي الأول على فلسفة إحلال الواردات من خلال هيمنة التخطيط المركزي والتركيز على السوق الداخلي وهيكل ميزان المدفوعات في تحديد فحوى السياسة الصناعية. وتعتبر الحماية الجمركية من خلال إجراءات التعرفة وغير التعرفة وتثبيت سعر الصرف والدعم وتوجيه القروض من أهم الأدوات الأساسية لبناء اقتصاد وطني يكون عادة من طرف تطوير القطاع العام. وقد نهجت الدول النامية ذات الأسواق المحلية الكبيرة إلى تطبيق هذا النموذج خلال عقود من الزمن وقد سهل تطبيق هذا النموذج مساهمة رأس المال العالمي في تمويل التنمية من خلال القروض السيادية وصلت في حالة بعض دول أمريكا اللاتينية إلى مئات المليارات.

لعبت الدولة ي هذا النموذج دور المستثمر المستكشف حيث قامت ببناء «صناعة وطنية» تديرها شركات القطاع العام من خلال شراء التكنولوجيا من الدول الرأسمالية بصيغة «المفتاح باليد». وقد تميزت دول الخليج العربي بتركيز الحكومات على تثمين الموارد الوطنية من خلال تطوير شركات النفط والغاز وترك القطاع الخاص يتمركز حول قطاعات غير صناعية (أساساً خدمية غير قابلة للاتجار)، يمولها الإنفاق المتأتي من مداخيل الموظفين والعمالة الوافدة في قطاعات الخدمات أساساً. وقد اتجهت دول مثل الجزائر والعراق وليبيا ومصر وسوريا في مراحل مختلفة إلى صيغة أكثر تقدماً في تطبيق نموذج الإحلال القائم على التجربة الاشتراكية حيث تم تهميش القطاع الخاص واحتكار القطاع العام للحياة الاقتصادية من خلال منظومة من التخطيط المركزي البيروقراطي. أما الدول العربية الأخرى مثل تونس والأردن والمغرب وسوريا فقد طبقت نموذجاً أقل تشدداً حيث لعب القطاع الخاص دوراً محدوداً في قطاعات الصناعات الخفيفة والزراعة والخدمات.

إن تطبيق نموذج الإحلال خلال عقود ما قبل الثمانيات أدى إلى نشوء صناعات وطنية غير موجهة نحو التصدير وإنما لإشباع الطلب المحلي. وعموماً كانت صناعات وسيطة أو تعالج الموارد الطبيعية وقائمة على قدر كبير من استيراد المدخلات والمعدات والآلات. وقد كان من الصعب قياس مساهمتها في تنويع الإنتاج وذلك لأن تقييم التنويع والتركيز يتم انطلاقاً من بيانات التجارة الخارجية وخصوصاً تنويع الصادرات. أدت أزمة مديونية الدول النامية في منتصف الثمانيات إلى انهيار نموذج إحلال الواردات حيث أن برامج التصحيح الهيكلي واتفاقيات إعادة جدولة الديون الخارجية أفضت إلى برامج تحرير التجارة الخارجية وتحطيم منظومة الحماية التي بنتها هذه الدول. وتجدر الإشارة أن دول جنوب شرق آسيا وظفت استراتيجية إحلال الواردات بشكل ذكي حيث طبقت

الإجراءات الحمائية وفي نفس الوقت ركزت على إقحام اقتصادها في نشاط التصدير في قطاعات مختارة من السلع المصنعة محلياً مما جنبها قيد ميزان المدفوعات الذي عرفته دول نموذج إحلال الواردات.

أدى نجاح دول جنوب شرق آسيا وخاصة كوريا وتايوان وسنغافورة (النمو / الآسيوية) في التحول في وقت وجيز إلى دول صناعية ذات دخل مرتفع، إلى الاهتمام بالاستراتيجية التنموية التي اتبعتها والتي عرفت بسياسات ترويج الصادرات. كما أن الإصلاحات الهيكلية التي روجت لها مؤسسات بريتون وودز أدت إلى انتشار واسع لهذا الاستراتيجية التنموية منذ منتصف الثمانيات. ونظراً للتغيرات التي حدثت في المنظومة التجارية العالمية والتحول من اتفاقية الجات إلى منظمة التجارة العالمية فإنه يجب التمييز بين سياسات التنمية في زمن كل من هاتين المنظومتين. قامت استراتيجية التنمية في دول جنوب شرق آسيا ضمن منظومة التخطيط التأشيري الهادفة إلى بناء صناعة وطنية جنينية محمية، في شكل نموذج مرن من إحلال الواردات لفترة محدودة، ثم العمل من خلال سياسة صناعية واعية قائمة على توجيه الاستثمارات في قطاعات الصناعات التحويلية في قطاعات منتقاة تسمى باختيار الرابحين وتوجيههم نحو العمل على تحقيق أهداف تصديرية من خلال تصميم منظومة حوافز (دعم ومزايا) مشروطة بتحقيق النتائج.

استطاعت دول جنوب شرق آسيا وقبلها اليابان أن تستفيد من منظومة التجارة العالمية قبل 1995 دون قيود حادة كتلك التي تطبق حاليا في إطار منظمة التجارة العالمية من خلال نقل التقانة والمعرفة باستخدام طرق النسخ والتقليد والهندسة العكسية وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر. ومع تحول منظومة التجارة العالمية من الجات إلى منظمة التجارة العالمية، تم صياغة قوانين صارمة في مجال الحماية الفكرية ومحاربة الدعم والحد من الحماية الجمركية وغير الجمركية مما أدى بالكثير إعلان انتهاء زمن السياسات الصناعية. وقد عرفت الدول التي انتقلت من نموذج إحلال الواردات إلى نموذج الانفتاح الاقتصادي تلكؤاً في مسيرتها التنموية وذلك لان انهيار الحماية وارتفاع الواردات أدى إلى ارتفاع الاستهلاك على حساب الادخار وبالتالي أثر سلباً على مستويات الاستثمار بالإضافة إلى ضعف الشركات المحلية في منافسة الواردات مما أدى إلى تراجع القطاع الإنتاجي المحلي مثلما حدث في قطاع النسيج. في عدد من الدول العربية، كما أن سياسات التصحيح الهيكلي والتثبيت التي طبقت لتصحيح الاقتصاد ركزت على محاربة التضخم وتقييد الإنفاق والعجز المالي والتحكم في الائتمان (البرمجة المالية) لتحقيق تعديل ميزان المدفوعات.

بالمقابل شكلت سياسات تخفيض سعر الصرف الحقيقي جزءاً هاماً من برامج التثبيت والتعديل الهيكلي وذلك لما لها من آثار محتملة لتخفيض الإنفاق وتحويله من القطاعات غير القابلة للاتجار نحو القطاعات القابلة للاتجار مما يدعم الصادرات ويقلل من الواردات. لكن الانفتاح الشديد للدول النامية واعتمادها على الواردات من المدخلات الوسيطة جعل من عملية التخفيض الحقيقي أمراً صعباً في تحقيق أهداف تعديل سعر الصرف. ويأتي تطوير البنية التحتية الأساسية والتقنية ضمن السياسات الأساسية في استراتيجية التنمية الحديثة وذلك لان خدمات البنية التحتية لها أثر على انتاج من خدمات والسلع حيث أن تطور الخدمات اللوجستية وإدارة المرافق مهم جداً في فتح الباب أمام المستثمرين في تنفيذ المشاريع عبر قيام الحكومة بحل إشكالية تنسيق الاستثمار من خلال توفير البنية التحتية اللازمة. وقد تم تطوير صيغ تمويلية حديثة تسمح للقطاع الخاص والمحلي والأجنبي بالمساهمة في تطوير البنية التحتية والتي تتطلب استثمارات مهمة.

يتمثل العنصر الرابع في السياسات التنموية الحديثة في تطوير رأس المال البشري وتنمية التقانات والمعرفة، حيث أنه من الصعب توجيه الاستثمار نحو الأنشطة الإنتاجية التصديرية دون العمل على توفير المهارات الفنية والإدارية التي تحقق إنتاجية أعلى تسمح للإنتاج المحلي التنافس في الأسواق الدولية وكذلك في رفع ربحية المشاريع مما يشجع المستثمرين المستكشفين والمقلدين الاستمرار في الاستثمار في سلع جديدة مما يسمح بتنويع الجهاز الإنتاجي وتعميقه. وبالطبع فإن بناء رأس المال البشري يجب أن يتطور مع تطور الميزات النسبية وبناء مزايا تنافسية جديدة. يرى الكثير من مؤدي الفكر الليبرالي أن نجاح دول جنوب شرق آسيا في بناء اقتصاد متطور لا يرجع في قوة السياسة الصناعية الانتقائية وإنما يعود بالأساس إلى بناء اقتصاد السوق الذي يوفر بيئة مواتية للقطاع الخاص من خلال منظومة تخطيطية تأشيريه تركز على بناء مؤسسات محوكمة توفر بيئة استثمارية وبيئة أعمال وبيئة تنافسية جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي. كما تتطلب هذه الاستراتيجية التنموية العمل على تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي خاصة من خلال الحفاظ على التوازنات الكبرى في المالية العامة وتصحيح اختلال موازين المدفوعات من خلال تبني منظومة أسعار صرف مرنة وتحرير الميزان الجاري من القيود وضبط مستويات التضخم من خلال إدارة صارمة من التحكم في الإنفاق العام وترشيده وضبط السياسة النقدية من خلال استقلالية البنك المركزي. ويمكن بلورة أهم محاور هذه الاستراتيجية التنموية في خمسة اتجاهات أساسية وهي تطوير الأسواق المالية، وتطوير البنى التحتية، وبناء رأس المال البشري وتطوير التقانة والمعرفة، وتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، وحوكمة الاقتصاد.

يشكل بناء رأس المال البشري وتطوير المعرفة ونقل التقانة وتطويعها محلياً أحد أبرز السياسات والاستراتيجيات التنموية. إن سياسات التعليم العام الذي انتهجته معظم الدول العربية قد سمحت بتطوير رأس المال البشري بشكل معتبر حيث بلغ مستواه الكمي في العديد من الدول العربية إلى مراتب الدول الصناعية الحديثة على غرار النمور الآسيوية. بالرغم من هذا التطور فإن هنالك العديد من الدول العربية التي لا زالت تعاني نقصاً في بناء رأس المال البشري من خلال نشر التعليم العام وتعميمه لكل شرائح السكان. وبالرغم من توفر كمية رأس المال البشري فإن النقاش حول هذا الموضوع قد تركز على عدم قدرة رأس المال البشري في رفع الإنتاجية ودعم النمو. وقد يكون الجواب لهذا السؤال مرتبط بنوعية رأس المال وجودته وليس بأبعاده الكمية.

إن عنصر المعرفة وثورة المعلومات جعلت من المعرفة والتقانة أحد عناصر التنمية وأحد شروط بناء جهاز إنتاجي متطور قادر على خوض غمار التنافسية في الأسواق الدولية. وتبشر إرهاصات الثورة الصناعية الرابعة على تحول المنتجات بشكل متسارع إلى منتجات ذكية تفاعلية قائمة على المعرفة الرقمية. ونتيجة هذا التحول الهيكلي الهائل فإن السيطرة على التقانة ونقلها يجعلها في قلب استراتيجية التنمية وسياسات التنويع والتنافسية.

تحتل البنية التحتية الأساسية والتقانية (الشبكات الرقمية) واللوجستية مكاناً محورياً في التنمية في عصر العولمة والمعلومات. تشير الأدبيات الحديثة أن عملية التنويع من خلال الاستثمار الجديد في القطاعات الإنتاجية تعمقه عملية بناء البنية التحتية، حيث أن قرارات الاستثمار في القطاعات الإنتاجية مرتبطة بقرارات بناء البنية التحتية (تنسيق الاستثمار). وبالرغم من أهمية بناء البنية التحتية واللوجستية لتطوير الاقتصاد فإن أغلب الدول خاصة كبيرة المساحة تجد صعوبات في تطوير بنيتها التحتية وذلك لارتفاع تكلفة بناؤها وكذلك صيانتها. وقد برزت منذ عقود قليلة سياسات تشجيع مساهمة القطاع الخاص في بناء وإدارة الأصول من خلال عقود الشراكة ما بين القطاع العام والخاص (PPP) وخاصة من خلال صيغ البناء – التشغيل – التملك–التحويل (BOT/BOOT/BOO). وقد تشكل هذه الصيغ التمويلية الحديثة أحد المحاور الأساسية التي يجب أن تبني عليها السياسات الصناعية الحديثة.

تشكل السياسات القطاعية الزراعية والصناعية والخدمية القلب النابض لأي سياسة تنويع اقتصادي وذلك لأن التنويع يتولد من قرارات الاستثمار والإنتاج القطاعية. ونظراً لضخامة المهمة المتمثلة في بناء جهاز إنتاجي متطور حديث في ظل قيود الموارد المتاحة، فإن سياسات التنويع يجب أن ترتكز على اختيار للقطاعات الرائدة للتنمية. فعلى المستوى القطاعي فإن سياسة التنويع يجب أن تركز على ماهية القطاعات والأنشطة الواجب تنميتها وكذلك ماهية السياسات القطاعية الانتقائية الكفيلة بتطوير الأنشطة المستهدفة. إن القاعدة الأساسية في دعم التنويع تتمثل في اختيار عدد من القطاعات الإنتاجية كنقطة ارتكاز (الانطلاق) والعمل على تعميق التنويع الأفقي والعمودي من خلال تشجيع المستثمرين المستكشفين والذين يتبعونهم لاحقاً من خلال إلغاء كل إخفاقات السوق وصياغة منظومة حوافز توجه قراراتهم نحو اختيار هذه القطاعات. وعموماً تتشكل المزايا النسبية في الدول العربية في الزراعة في دول تمتلك موارد مائية ويد عاملة وأراضي زراعية مثل السودان، العراق، سوريا، لبنان، تونس، الجزائر. وتوجد إمكانات تنويع كبيرة داخل القطاع (تنويع أفقي) حيث يمكن التركيز على انتاج المحاصيل ذات القيمة المضافة والطلب العالي في الأسواق الإقليمية والدولية مثل الزراعة العضوية ومنتجات البواكر. كما أن قطاع الصناعات الغذائية وكل صناعات معالجة الموارد الطبيعية الاستهلاكية وغير الاستهلاكية يشكل فرصة للدول ذات الكثافة الطاقوية حيث تشكل الطاقة أهم بند في الاستهلاك الوسيط، وهذا يفتح مجالاً واسعاً للدول النفطية التي تحوز على طاقة رخيصة تسمح لها بتطوير صناعات تشكيل المعادن الفلزية وغير الفلزية وكذلك نشاطات تكرير النفط والبتروكيماويات وكذلك النشاطات الأخرى مثل تكرير ومعالجة المواد الأولية الغذائية وغير الغذائية المستوردة في شكها الخام.

أما بالنسبة للدول العربية غير النفطية فإن الصناعات القائمة على "التجميع" والتي تتطلب يد عاملة وأجور تنافسية فإنها تشكل فرصة لتنويع اقتصادها وكذلك تعميق التنويع من خلال الانتقال من مراحل التجميع البسيطة إلى مراحل متقدمة من إنتاج المكونات. مما يسمح برفع نسب الاندماج المحلي إلى مستويات تسمح لها بتصديرها إلى مناطق التجارة الحرة العربية وكذلك منطقة الأورو متوسطية وباقي دول العالم. ومن أهم الصناعات التي تتوفر فيها إمكانيات التجميع الصناعات الميكانيكية خاصة صناعة معدات النقل والصناعات الكهربائية والإلكترونية.

إن تطوير نسب الاندماج المحلي يتطلب الانتقال من التجميع من مراحله البسيطة إلى مراحله الدقيقة وكذلك تطوير وتشجيع قيام نسيج من شركات "المناولة" وكذلك الانتقال في سلم التقانة حيث يتم التنويع العميق بالانتقال التدريجي من انتاج تحويل الموارد الأولية والتجميع إلى صناعات متكاملة في قطاعات ذات التقانة المتوسطة والعالية وذات المحتوى العالي من القيم المضافة. كما تتطلب استراتيجية التنويع، تنظيم القطاعات في شكل عناقيد صناعية حسب التخصص والمنتوج بحيث تشكل تجمعات ذات منفعة مشتركة من أصحاب المصلحة من إنتاج السلعة المحددة. وتسمح هذه العناقيد بالتعرف على كل العوائق التي يواجهونها في تطوير مختلف الأسواق (المنتجات وعوامل الإنتاج) بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة والعامة التي لها علاقة بالعملية الإنتاجية. ومن أهم مهام العناقيد تسهيل التنسيق ما بين هذه الأطراف للارتقاء بالإنتاج. وتشكل دراسة سلاسل القيمة وخاصة السلاسل العالمية للإنتاج ووضع الدولة فيها معلومات قيمة حول كيفية التوجه نحو مزيد من استقطاب القيم المضافة لدعم النمو من خلال رفع نسب المساهمة العملية للإنتاج.

## رابعاً: السياسات الصناعية المعاصرة لتنويع اقتصادات الدول العربية

ناقش الفصل الرابع: حزم السياسات المناسبة لتمكين الدول العربية من تحقيق هذا النموذج وإنجاز التحول الهيكلي وبناء هياكل اقتصادية أكثر تطورا وتنوعا، والتي تعرف باسم "السياسات الصناعية الحديثة – New Industrial Policies". ويحتاج هذا التوجه التنموي تفعيل سياسات تواجه جملة من التحديات التي تعيق نجاحه خاصة تحديات العولمة وتنامي حدة التنافس الدولي، هذا إضافة إلى تحديات عدم كفاية انخراط الاقتصادات العربية في سلاسل قيم الإنتاج الدولية. كما يحتاج نجاح النموذج إعادة صياغة الدور الحكومي في الحياة الاقتصادية، خاصة في ظل سياسات تشجيع اقتصاد السوق وتعزيز الانخراط في المنظومة الاقتصادية العالمية، ليتلاءم ومتطلبات نجاح الاستراتيجية التنموية الجديدة في ظل منظومة من التخطيط التأشيري القائم على توجيه القطاع الخاص الإنتاجي نحو القطاعات المستهدفة بفضل منظومة الحوافز والاستثمار في كل القطاعات المساندة للتنمية في القطاعات الإنتاجية بالإضافة إلى كل السياسات المسهلة والمشجعة للاستثمار المنتج من طرف القطاعين الخاص والعام. هذا المنهج التخطيطي القائم على توسيع وتعميق دور السياسات العامة في الحياة الاقتصادية دون التعارض مع معطيات البيئة الاقتصادية الجديدة يتطلب التخلي عن استنساخ أو استحضار لمراحل تنموية وحقب زمنية سابقة، اتسمت بمعطيات وطنية ودولية، بعضها لم يعد متاحا وبعضها لم يعد مقبولا، بعد أن أصبح تقليص الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي أمر محل اتفاق على المستوى الدولي. تم التأكيد على دور السياسات الصناعية، التي تمثل عملياً أداة التدخل الحكومي لمحاولة تغيير هياكل الإنتاج لصالح القطاعات التي من المتوقع أن توفر فرصا أفضل للنمو الاقتصادي، الذي لا يمكن تحقيقه في حال عدم وجود هذا التدخل. كما أن تجارب الدول الصاعدة تؤكد على أن الالتحاق بالتطور ليس تلقائيا، بل يتطلب تدخلاً واضحاً وحازماً من جانب واضعي السياسات لتحديد السبل الأكثر جدوى اقتصادياً واجتماعياً للالتحاق بهذا المسار وبأسرع وتيرة ممكنة. كما أن السياسات الصناعية الحديثة وفقا لهذا السياق لا تعني استعادة تجارب الماضي، وإنما هي نموذج جديد يتوجه نحو خلق أسواق جديدة وكذلك منتجات وقوائم سلعية وتصديرية جديدة.

وميز الفصل بين مجموعتين أساسيتين من السياسات الصناعية الحديثة، وهما حزم السياسات الأفقية أو الوظيفية (Functional) وحزم السياسات الرأسية (Vertical). تتوجه السياسات الوظيفية إلى النطاق العريض للاقتصاد ولا تميز بين القطاعات الاقتصادية. وتهدف هذه السياسات عموما إلى تحقيق التوازن والاستقرار الكلي، وتحسين تنافسية الاقتصاد بكل قطاعاته وأنشطته، وبناء البنية التحتية ورأس المال البشري وتقوية حوكمة المؤسسات. بالمقابل تتوجه السياسات الرأسية مباشرة لاستهداف القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختارة، من خلال زيادة تصميم حزمة مزايا نقدية وعينية موجهة لها بهدف زيادة الاستثمار فيها ودعم إنتاجيتها وتطوير سلسلة إنتاجها. هذا الأمر يستدعي أيضا تنفيذ سياسات وبرامج تضمن التغلب على فشل عمليات وتعزيز التنسيق بين المنتجين، والتحديد الدقيق للأنشطة أو المجموعات أو العناقيد أو السلاسل المختارة.

تم تقييم واقع السياسات الصناعية في الدول العربية، وذلك في إطار تحليلي، أظهر عدم تمكن الدول العربية، وبوتائر مختلفة من تبني مسار واضح ومتراكم الأثر لتطبيق تلك السياسات، ليؤكد الفصل في الختام على أهمية سرعة التبني العربي لتوجهات تلك السياسات، وتنفيذها من خلال مؤسسات فاعلة وقادرة، وذلك لضمان تحويل المسار التنموي الراهن في الدول العربية، والحد من اتساع الفجوات التنموية مع الدول المتقدمة والصاعدة

على مستوى العالم. حيث أكد هذا الفصل أن تطبيقات السياسات الصناعية كانت حاضرة – بصور مختلفة ومتفاوتة – منذ انطلاق الثورة الصناعية في المملكة المتحدة، ومن بعدها في فرنسا وألمانيا ثم الولايات المتحدة واليابان وغيرهم من الدول المتقدمة، كما أن تقدم هذه الاقتصادات لم يكن ليستمر في حال عدم تدعيمه بسياسات حكومية تتدخل لتؤثر في طبيعة الهياكل والأنشطة الاقتصادية (التعليم– القانون – علاقات العمل – البحوث – البنى والمرافق الأساسية والإنتاجية....). وهو الأمر الذي استمر تطبيقه لاحقاً في الدول الصناعية الحديثة، لاسيما تجارب دول شرق أسيا، التي تمكنت من إنجاز مستويات عالية من التنويع والتغييرات الهيكلية في طبيعة اقتصاداتها صوب القطاعات والأنشطة والمنتجات (السلعية والخدمية) الأعلى إنتاجية. حتى أن هناك توافق دولي على أن النقاش حول السياسات الصناعية لم يعد مرتبطا بتطبيقها من عدمه، ولكنه يتعلق بكيفية التطبيق وما قد يتطلبه من برامج أو أدوات أو إجراءات، وان جميع الدول تمارس بشكل معلن أو غير معلن تطبيق تلك السياسات.

في ضوء تطبيقات السياسات الصناعية في مختلف دول العالم يمكن حصر مجالات تنفيذ هذه السياسات والتي تستهدف بشكل أساسي الحد من الإخفاقات والقيود التي تعيق قطاعات الاقتصاد من النمو والتطور، سواء كانت تلك الإخفاقات مرتبطة بالسوق أو بالحكومات. إن نجاح عملية التنمية والسياسات الصناعية بالذات يتطلب تعزيز دور الدولة في بناء وتحسين قدراتها المؤسسية، وإيجاد دور فاعل للحد من فشل الأسواق التي تعوق عمل المؤسسات الاقتصادية. لقد أثبتت تجارب التنمية الناجحة والفاشلة أن المؤسسات تلعب دورا حاسما في انطلاق واستدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في نجاح تطبيق السياسات الصناعية. وترجع أهمية حوكمة المؤسسات التنموية في نجاح تجارب التنمية إلى الدور المحوري الذي تلعبه في صياغة القرار التنموي وتنفيذ الخطط. كما أن المؤسسات تضبط وتؤطر العلاقات التبادلية بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين وخاصة بين القطاع العام والقطاع الخاص. من خلال قدرتها على فرض الشفافية والمحاسبة والحد من البيروقراطية والفساد ألإداري. هذه العوامل مجتمعة تحدد بقدر كبير نوعية بيئة الأعمال وتكاليف ممارستها وكذلك درجة اللايقين والمخاطرة التي يجب على المستثمرين أخذها بعين الاعتبار عند صياغة القرارات الاستثمارية. ويرتبط نجاح السياسات الصناعية بدرجة كبيرة بنوعية المؤسسات الحاكمة للعملية الاقتصادية خاصة في حال اعتماد سياسات انتقائية قائمة على منظومة حوافز. في حال ضعف المؤسسات وسوء حوكمتها فان انتشار سلوك البحث عن الريع واستقطاب المنافع لصالح مجموعات النفوذ سوف يؤدي إلى فشل السياسات الصناعية. ولتفادي هذا الفشل فان المؤسسات التي يناط بها إدارة منظومة الحوافز يجب أن تكون قوية، منضبطة، ومقيدة بمتطلبات الكفاءة والتنافسية والإنتاجية، وتعمل وفق معايير عادلة تتسم بالشفافية لضمان انتقال عادل ومرتب لعوامل الإنتاج لمختلف الأسواق، وكذلك ضمان مواءمة النظم الضريبية، وتحديد أسعار الأراضي والماء والكهرباء والفوائد وغيرها من عوامل التكلفة من اجل دفع النمو في القطاعات والأنشطة المرغوبة عبر التدخل والتأثير في ربحتها وتعديل هيكل تكاليفها.

يلعب التوازن الاقتصادي الكلي والانضباط المالي دورا حاسما في نجاح السياسات الصناعية من خلال تأمين بيئة كلية مستقرة قليلة التضخم ومساندة للادخار وللاستثمار، وكذلك اتباع سياسات صرف تدعم التنافسية الوطنية عبر تطبيق فعال للسياسات المالية والنقدية. يتطلب نجاح سياسات التنويع الاقتصادي القائمة على تفعيل السياسات الصناعية إعادة النظر جدياً في سياسات الاستقرار الاقتصاد الكلي من خلال التحكم في الإنفاق العام وتوجيهه أساسا نحو دعم الأنشطة الإنتاجية وكذلك صياغة سياسة مالية ونقدية منضبطة قائمة على تحقيق التوازنات الكلية الداعمة للنمو الاقتصادي. يمثل رأس المال البشري المؤهل القادر على الابتكار الركيزة الأساسية

لبناء وضمان نجاح أهداف السياسات الصناعية الحديثة، وإرساء قواعد ومتطلبات النمو والاستدامة. في الوقت الراهن تعول الدول النامية كثيرا على القدرات البشرية والتقانة في تحقيق التنمية المنشودة وذلك بالتركيز على نشر وتطوير التعليم بكافة مراحله، وتوجيه أنماطه المختلفة نحو التزود بالمهارات والقدرات الفنية، بعيدا عن أطر التلقين التقليدية التي برهنت على عدم جدواها. كما تقوم العديد من الدول خاصة المتقدمة وحديثة التصنيع، من حماية وتدعيم قدراتها التقنية، من خلال الإصرار على حماية حقوق الملكية الفكرية، وتوسيع مستويات الدعم والإعانات والإنفاق على جهود البحث والتطوير وتوجيه قواعدها البحثية إلى مختلف المجالات الداعمة للابتكارات والإبداع، وهي الأمور التي تمنح في المحصلة العديد من جوانب الحماية والدعم والمساندة للأنشطة الوطنية القائمة على انتاج التكنولوجيا الأكثر تقدما والأعلى إنتاجية.

وفيما يرتبط بالدول العربية والتي حققت قفزات كبيرة في نشر التعليم ومحاربة الأمية فإنها في أغلبها تعاني من انخفاض جودة التعليم مما يعيق عملية التطور التقاني واتساع الفجوة مع الدول الصناعية وكذلك صعوبة نقل وتطويع التقانة. هذا الوضع يستدعي إقرار العديد من البرامج الموجهة لتطوير نظم التعليم لاسيما التعليم العالي. إن نجاح السياسات الصناعية المؤدية لتنويع الاقتصاد يحتاج إلى تطوير منظومة ابتكار وطنية قائمة على البحث والتطوير في المؤسسات العامة والخاصة من أجل بناء جهاز اقتصادي متطور من خلال نقل المعرفة العلمية التقنية وتطويعها تمهيدا لإنتاجها في مراحل لاحقة لتصبح العامل الأساسي في رفع الإنتاجية والتنافسية. وقد تم تطوير عدة مؤشرات ترصد ما حققته الدول في مجال اقتصاد المعرفة وتقانة المعلومات والابتكار. وفي هذا الإطار يشير مؤشر اقتصاد المعرفة الذي ينشره البنك الدولي والقائم على مجموعة من العوامل التي تقيس الأبعاد المختلفة لبناء اقتصاد قائم على المعرفة (النظام الاقتصادي والمؤسسي، التعليم والمهارات، البنية التحتية التقنية، الاختراع) أن الدول العربية تواجه فجوة معتبرة في اقتصاد المعرفة مقارنة بمستوى الدول الصناعية الحديثة. فعلى سبيل المقارنة سجلت هونغ كونغ مرتبة 18 وكوريا 29 عالميا، بينما جاء ترتيب الدول الخليجية ما بين 42 إلى 64 وهو أحسن بكثير من تصنيف الدول العربية غير الخليجية والذي تراوح ما بين 75 إلى 137. ويرجع تفوق الدول الخليجية إلى البيئة التجارية الأكثر انفتاحا وكذلك تطور البنية التحتية التقنية وانتشار التعليم. وعموما فان كل الدول العربية تعرف فجوة أكبر في مجال منظومة الاختراع وذلك لان نشاط البحث والتطوير وتطبيقاته في الإنتاج لازال في مراحله الأولى وأن المنظومة الإنتاجية لازالت قائمة على استيراد التقانة الجاهزة في شكل معدات وآلات وكذلك لازال النشاط الاستشاري في المجالات الفنية تسيطر عليه الشركات والخبراء الأجانب. ويمكن تدعيم هذا الطرح من خلال النظر إلى مؤشر التطور الإنتاجي الذي يوضح تركيبة حيز السلع المنتجة والتي تملك الدولة فيها ميزة نسبية بحيث كلما قل عدد الدول التي تنتج هذه السلع زاد مستوى المعرفة المضمنة فيها. وتشير بيانات المؤشر لسنة 2016 أن الأنظمة الإنتاجية العربية لازالت في مراحل التطور الأولى حيث أنه بمقارنتها بمستوى سنغافورة (1.72) وكوريا (1.97) فان أحسن أداء عربي يرجع لتونس (0.16) ولبنان (0.15) بينما سجلت الدول العربية الأخرى أرقاما سالبة.

تشكل تكاليف الخدمات التي توفرها قطاعات البنية التحتية واللوجستية للقطاع الإنتاجي والخدمي جزءا هاما من تكلفة الإنتاج، وبالتالي فان تدهور هذه الخدمات أو عدم توفرها سوف تؤدي إلى ارتفاع التكاليف وبالتالي تقلص الأرباح وكذلك تدهور التنافسية السعرية والإيرادات العامة من الضرائب المباشرة. كما تمتاز النشاطات الاقتصادية بتشابكاتها وتعتمد على بعضها في توفير المدخلات والخدمات الضرورية لاستمرار العمليات الاستثمارية

والإنتاجية. ويشكل صعوبة تنسيق القرارات الاستثمارية أهم التحديات التنموية التي تسبب فشل السوق. كما أن القطاعات الإنتاجية تعتمد على طيف واسع من السلع والخدمات والتي لا يمكن توفيرها من خلال آليات السوق وذلك نتيجة لطبيعتها باعتبارها سلعة عامة أو تشكل احتكارا طبيعيا ويتطلب تقديمها امتلاك شبكة متصلة مثل شبكة الكهرباء والماء والهاتف الثابت والغاز والسكك الحديدية والطرق. ونتيجة اعتماد الاستثمارات الإنتاجية على مدى توفر منتجات هذه القطاعات فان توفر بنية تحتية أساسية وتقانيه وقواعد إمداد لوجستي تعتبر من الشروط الضرورية لنجاح السياسات الصناعية الهادفة لتطوير الطاقة الإنتاجية للبلاد العربية.

يظهر من خلال مختلف التقارير في مجالات التجارة الخارجية والتنافسية الدولية أن الدول الخليجية استطاعت أن تقفز بمستوى بنيتها التحتية الأساسية للمصاف العالمية من خلال برامج الاستثمار العام بفضل العوائد النفطية وتوجهها التنموي القائم على تطوير قطاع الخدمات والذي يتطلب بنية تحتية متطورة. فعل سبيل المثال يشير تقرير التنافسية العالمي للعام 2018/2017 أن دول الخليج تتميز بترتيب متقدم في مجال جودة البنية التحتية حيث أنها تصنف في الثلث الأول باستثناء دولة الكويت والتي جاءت في الرتبة 64 من إجمالي 137 دولة. أما الدول العربية الأخرى تحتل مراتب متأخرة باستثناء الأردن والمغرب في المرتبة 58 و54 على التوالي. ويجب التنويه أن مؤشر التنافسية انطباعيا ويعبر عن رأي رجال الأعمال في كل بلد على حده وبالتالي فهو مؤشرا ذاتيا لا يعكس حجم الاستثمارات في قطاع البنية التحتية الأساسية. كما أن مؤشر الأداء اللوجستي والذي يقيس عدة أبعاد من البنية التحتية الخاصة بالتجارة عبر الحدود، يعكس إجمالا تقدم الدول الخليجية نسبيا بينما تواجه أغلب باقي الدول العربية تحديات كبيرة في تطوير البنية اللوجستية وخاصة في مجالات الجمارك والشحن الدولي والبنية التحتية واللوجستية وكذلك في مجالات تعقب ومتابعة الشحن والمهارات ونوعية رأس المال البشري الذي يدير العمليات اللوجستية وأخيرا في سرعة التنفيذ.

بالرغم من محورية التدخل الحكومي في إنجاح التنمية فان بعض أشكال هذا التدخل وخاصة سياسات الدعم المباشر للأنشطة الإنتاجية والخدمية وتمييزها دون غيرها، يعتبر أمر منافي لقواعد المنافسة الحرة المتعارف عليها وكذلك تعتبر تشويها لمنظومة تخصيص الموارد القائمة على قوى السوق، وكذلك لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية والتي تحرم الدعم والتمييز عبر المعاملة الوطنية وكذلك إضافة إلى العديد من الاتفاقات والملاحق والالتزامات الأخرى الموجهة للتعامل مع المتطلبات الخاصة ببعض القطاعات أو القضايا المحددة والتي تهدف بشكل أساسي إلى ضمان تحرير التجارة الدولية وتأسيس نظام تجاري عالمي محايد غير تمييزي. في واقع الأمر، هناك العديد من الممارسات والسياسات والبرامج التي يتم تطبيقها فعلياً في مختلف دول العالم لإحداث هذا التمييز دون الاصطدام بتلك القواعد وذلك لأنه عند تأسيس منظمة التجارة العالمية في سنة 1995 تم أوتوماتيكيا تحويل كل الدول الأعضاء في اتفاقية الجات إلى أعضاء في منظمة التجارة العالمية دون إجراء الإصلاحات المطلوبة والمنصوص عليها في وثائق المنظمة، كما أن منظمة التجارة العالمية لا تردع أوتوماتيكيا المخالفات بل الأمر يتطلب رفع الشكوى من طرف الدول الأعضاء وتفعيل آلية فض النزاعات. كما يعتبر اصطلاح السياسات الصناعية في العديد من دوائر صنع القرار في الدول المتقدمة أمر غير مقبول لما يمثله من تعارض ظاهري مع أسس اقتصادات السوق. إلا أن تحليل واقع هذه الممارسات يظهر وجود سجلا واسعا ومستمرا لتطبيقات السياسات الصناعية فيها. تظهر سياسات الاتحاد الأوروبي، وجود تحيز واضح نحو تحفيز عدد من الأنشطة الإنتاجية دون غيرها، لاسيما سياسة الاتحاد الزراعية القائمة على الدعم المباشر وفرض حصص الاستيراد، وكذلك في مجالات التكنولوجيا الحيوية والصناعات الطبية وصناعات الفضاء وغيرها من الأنشطة القائمة على تكنولوجيا الجيل الرابع.

تحظي سياسات تنمية الصادرات بخصوصية عالية ضمن السياسات التنموية وذلك لأهمية قيد ميزان المدفوعات في استدامة التنمية. وفي ضوء ما يظهره واقع معاناة العديد من الدول العربية من إشكالية ضعف قدرات التنافس في الأسواق الخارجية، وأن المستويات الراهنة لاختراق أسواق التصدير دون المستوى الممكن، فان بناء اقتصاد تنافسي قائم على تصدير مختلف السلع والخدمات يتطلب ضرورة التدخل الحكومي الانتقائي لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في القطاعات التي تمتلك فيها مزايا تنافسية واضحة بالإضافة إلى سياسات تحسين البيئة التنافسية الداعمة. تتضمن سياسات الانتقاء بشكل أساسي تطوير وتنظيم دخول وخروج الشركات لمختلف الأسواق، حيث يمثل هذا الأمر ضرورة عالية لان الداخلين الجدد (مؤسسي الشركات الأوائل) يواجهون تكاليف وأعباء قد لا تواجهها الشركات القائمة القديمة، كما أن المنافع أو الفوائد قد لا تكون مؤكدة، وذلك رغم الأهمية العالية للداخلين الجدد الذين يمتلكون – غالبا – القدرة العملية على استكشاف المجالات والأفاق الجديدة داخل الاقتصاد، وهو ما رصدته الدراسات التطبيقية التي وجدت أن تسهيل عمليات الدخول وبدء النشاط وريادة الأعمال في الدول النامية، التي تنتمي اليها الدول العربية، يولد معلومات أكثر عن إمكانات المزايا النسبية الكامنة لاقتصاد الدولة، فيما يطلق عليه الاستكشاف الذاتي "self-discovery" للمجالات والأنشطة الرائدة على مستوى الاقتصاد.

كما يمثل توفر معلومات دقيقة وكاملة وكافية شرطا أساسيا لصياغة سياسات صناعية دقيقة الأهداف، تسهم في توجيه وتحديد الأدوات الأكثر تأثيراً، إضافة لدورها في عمليات الرصد والمراقبة للتنفيذ. حيث يمثل قصور وجود وإتاحة المعلومات، أحد أهم أشكال ضعف كفاءة الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والمالية على مستوى الدولة، وفشل الأسواق. من جانب أخر فإن توفر المعلومات يبرر ضرورة التدخل الحكومي من خلال السياسات الصناعية، وكذلك حجم ونوعية هذا التدخل. كما يستدعي ذلك تعزيز المعايير والمواصفات القياسية للأنشطة والمنتجات، وتوسيع دور استخدام المنتديات التشاورية بين الحكومات والقطاع الخاص والاتحادات المهنية، وتشجيع إقامة روابط لإدارة هذا التعاون وضمان سرعته وفعاليته، وأيضا نشر وتعميم التجارب الناجحة والاستفادة من نتائجها في الممارسات والتطبيقات اللاحقة. ويندرج ضمن ذات الإطار المعلومات المتاحة حول الأسواق الخارجية واحتياجاتها، لإطلاق دور التوجهات التصديرية، التي تمثل بدورها ركناً أساسياً من أركان نجاح السياسات الصناعية.

تستهدف سياسات توسيع وتعميق أنشطة الشركات الصغيرة والمتوسطة تحسين إنتاجية مؤسسات الأعمال، وكذلك تطوير ريادتها، وبما يدعم إطلاق الاستثمارات الخاصة في الاقتصاد. وتتضمن هذه السياسات تقديم المساندة المناسبة والكافية للشركات الصغيرة والمتوسطة. ويتطلب ذلك بناء العناقيد الإنتاجية والحاضنات وزيادة مستويات التشبيك الأمامي والخلفي لأنشطتها الإنتاجية، والعمل على توفير البنية التحتية والتمويلية الملبية والمتوافقة مع احتياجاتها، وكذلك الإرشادات الفنية والإدارية لتلك الحاضنات، وتعزيز خدمات الترويج والتسويق لمنتجاتها في الأسواق المحلية والخارجية، وتوفير التدريب المناسب المتوائم مع طبيعتها، والمتوافق كذلك مع التوجهات المتوائمة مع السياسات الصناعية. كما يرتبط بذلك الأمر وكذلك بنشاط مؤسسات الأعمال كبيرة الحجم والقدرات ما يرتبط بسياسات التطوير المستمر في البنية التحتية الاقتصادية الميسرة لانسيابية الأعمال في مجالات الائتمان والخدمات اللوجستية المتصلة بنشاط تلك المؤسسات (النقل والتخزين والاتصالات والتامين والشحن.. الخ). كما قد يستدعي هذا الأمر النظر في إنشاء صناديق رأس المال المغامر والتأمين المتصل به، إضافة للبعد الخاص بتطوير وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. كذلك قد يستدعي ذلك من الدول العربية، صياغة استراتيجية متكاملة لدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة كونها تمثل الجزء الأكبر من المؤسسات العاملة.

وفيما يتعلق بتتبع السياسات الصناعية الحديثة في الدول العربية، يلاحظ الاختلافات الاقتصادية والبشرية وأولويات التنمية ما بين الدول العربية، وكذلك تباين أهداف حقب التنمية، إضافة لاختلاف الهيكل الاقتصادي وطبيعة القطاعات الأكثر إسهاما في النمو في كل دولة. هذه الأمور مجتمعة قد تصعب وضع إطار تحليلي موحد لكافة الدول العربية. إلا أنه يمكن تبين بعض السمات العامة فيما يرتبط بتقييم السياسات الصناعية بمفهومها الحديث في الدول العربية.

فعلى مستوى السياسات الأفقية التي تشمل مجالها مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، فقد تحركت كافة الدول العربية منذ خمسينات القرن الماضي وحتى وقتنا الراهن من خلال خطط، وسياسات عامة، وموازنات وبرامج مالية واسعة، تستهدف جميعها بناء وتطوير البنى والمرافق الأساسية ومد شبكات الطرق والمواصلات والاتصالات ، وشبكات النقل البري والبحري والجوي، وتأهيل المورد البشري من خلال الإنفاق على التعليم والتدريب وتطوير القدرات والمهارات، ونشر وتعميم الخدمات المالية والمصرفية، وإقرار العديد من التشريعات والقوانين الاقتصادية الهادفة لتشجيع الاستثمار وحفز النمو، وتأسيس عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية والمالية المعنية بعمليات التطبيق والمتابعة. وكما سبقت الإشارة فقد جاء تطبيق هذه السياسات الأفقية في بداية إطلاق مسار التنمية في الدول العربية، إرساءً لبناء وتأسيس مقومات وركائز الدولة الوطنية الجديدة. وان كان يلاحظ إن تلك الجهود أو الإنجازات على وجه العموم لم تشهد زخماً مستداماً خلال نصف القرن الماضي، كما أنها تباينت فيما بين الدول العربية، وهو الأمر الذي يعود في جانب كبير منه إلى قيد الموارد في بعض الدول، أو إلى ظروف خارجية كالحروب والصراعات أو نتيجة للأزمات الاقتصادية والمالية في دول أخرى.

إن رصد الواقع الحالي لتلك الجهود في تحقيق أهدافها، لاسيما على المستوى المقارن بحالات دول العالم الصاعدة، يظهر حجم التحديات التي تواجه معظم الدول العربية وبوتائر متفاوتة في تحقيق نتائج قوية جراء تنفيذ هذه السياسات. فعلى سبيل المثال، تظهر تقييمات العديد من المؤشرات الدولية مثل مؤشرات الابتكار والتنافسية وتكاليف القيام بالأعمال والتطور الاقتصادي حجم التحديات التي تواجه الدول العربية في لإرساء منظومة اقتصادية قادرة على استدامة النمو والتنافس في الأسواق الدولية. كل هذه المؤشرات تتضمن في متنها عدد واسع من المؤشرات الفرعية، وتعكس بوضوح تام مختلف الجهود والعوائق التي تواجه تأسيس مقومات النمو الاقتصادي، والتي تتضمن تقييم أوضاع المؤسسات، ورأس المال البشري والتطوير، وكفاية ونوعية البنية والمرافق الأساسية، وكفاءة عمل وتنظيم الأسواق، ومدى تطور بيئة الأعمال بمختلف جوانبها، ومستويات المخرجات ذات المكون المعرفي والتكنولوجي، ومستويات المخرجات ذات الطبيعة الابتكارية. وهي الجوانب التي تعكس فعليا تقييم أداء جانب واسع من مجالات عمل السياسات الصناعية الأفقية.

على مستويات السياسات الصناعية الانتقائية، يمكن إبراز أشكال واضحة لتلك السياسات في الدول العربية، لاسيما في بداية انطلاق جهود التنمية، مدفوعة بطبيعة النموذج التنموي الذي اتبعته الدول العربية حينها، القائم على التوجه للداخل، دعما للاستقلال السياسي وتوطيداً لدعائم الدولة الوطنية الجديدة، والحد من الاعتماد على الخارج. وهو ما يفسر الانطلاق الواسع للدول العربية في بناء وتأسيس وتطوير قدراتها الإنتاجية في مختلف الجوانب والأنشطة. أظهر التقييم التاريخي لبداية مسيرة التنمية العربية، توجهاً واضحاً نحو إقرار سياسات انتقائية، كانت قائمة على سياسات الحماية التجارية عبر أنظمة التعرفة أو الحصص، لحماية الأنشطة الإنتاجية والصناعات الوليدة في مجالات الإنتاج الصناعي والزراعي، وتضمن ذلك أيضا معظم أنشطة الخدمات التجارية، وتوسعت

معظم الدول العربية في تقديم الدعم المباشر وغير المباشر لتلك الأنشطة لاسيما دعم الطاقة والمحروقات والإعفاءات الجمركية للمدخلات والمستلزمات الإنتاجية وكذلك تشجيع قيام قطاع صناعي عام في العديد من القطاعات الصناعية والخدمية والزراعية، ليظهر ارتباطاً واضحاً بين السياسات الصناعية الرأسية وسياسات الحماية بمختلف أشكالها. ويُلاحظ أن هذه السياسات قد اتسمت في جانب كبير منها بالتعميم أكثر من اتجاهها للانتقاء، ما أفقدها ركناً أساسياً من أركانها، كما لوحظ عدم وجود أي ربط بين تقديم المزايا وتحقيق أي من الأهداف التي تدل على صحة الانتقاء ودقة الاستهداف، مثل تحسن الإنتاجية أو المساهمة في الصادرات، أو رفع نسبة المكون المحلي، أو تحسين الحصة السوقية محليا وخارجيا.. الخ.

استناداً لما سبق يمكن تلمس عدد من العوامل التي أسهمت في القصور الواضح لمعظم الدول العربية، في تحقيق النتائج المرجوة فيما يتعلق بتطوير السياسات الصناعية، مقارنة بما أنجزته دول المقارنة، وأهمها غياب مكونات أساسية للسياسات الصناعية الحديثة لاسيما ما يرتبط بالتحديد الواضح لآليات التدخل، والتقدير الدقيق لمنافع وتكاليف الانتقاء، وإقرار وتتبع معايير معلنة وواضحة لقياس الإنتاجية والكفاءة الكلية، وكذلك معايير تظهر القابلية للتطور والارتقاء والمنافسة ، إضافة لمدى وجود رؤية واضحة للدولة تتضمن اشتراطات لمستقبل هذه الصناعة وبخاصة ما يتعلق بالمشاركة الوطنية أو بالخروج والتطور من أنشطة (__التجميع) إلى أنشطة (الإنتاج). ليؤكد الفصل في النهاية أن التزام الدول العربية بتبني وتطبيق هذه السياسات هو امر هام لاسيما على المدى الطويل، حيث انه يلزمها ومؤسساتها بتبني أهداف تنموية وطنية، تحفز وتوجه بدورها القطاع الخاص وأصحاب الأعمال ومختلف الأنشطة الاقتصادية لتحقيقها، أخذاً في الاعتبار ضرورة اتساق تلك السياسات والأدوات مع قواعد وتوجهات التقسيم الدولي للعمل.

## خامساً: التوجهات الحديثة لبناء اقتصادات عربية أكثر تنوعا

وفي الفصل الخامس توجه التقرير إلى محاولة إرشاد صناع القرار والمهتمين في الدول العربية بشكل تطبيقي، إلى سبل المفاضلة والاختيار بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية والإنتاجية المختلفة، لتحديد قائمة الأولويات الأكثر مناسبة لخصوصية وطبيعة المعطيات وهيكل الموارد في كل دولة، حيث حلل هذا الفصل عدداً من المنهجيات الحديثة الأكثر استخداما في التجارب الناجحة عالميا لاستكشاف الأنشطة والمنتجات الجديدة، القادرة على القفز بمستويات ونوعية التنويع القائم في الدول العربية، وكذلك المؤسسة لمسار تنموي أكثر استدامة، وذلك انطلاقا من معطيات وواقع الهياكل القائمة في وقتنا الراهن، وضمن مسار متدرج يعمل في المدى المتوسط والطويل، بمعنى تطبيق منهجيات واقعية قابلة للتطبيق في الدول العربية. وتم ذلك في ضوء ما أكده النموذج المقترح من المعهد العربي للتخطيط من أهمية دور السياسات الصناعية الحديثة وبخاصة تلك القائمة على الانتقاء للقطاعات والأنشطة الواعدة. حيث طرح عدد من المنهجيات المساعدة على الانتقاء والتوجيه للأنشطة الإنتاجية السلعية وكذلك الخدمية، واهمها: منهجية تتبع المسارات التنموية في تجارب الدول المتقدمة، ومنهجية التنويع من خلال تطوير مصفوفة هيكل الإنتاج والتجارة الخارجية، ومنهجية المسافة في حيز السلع Product Space، ومنهجية قياس الدخل والتنويع في أنشطة الخدمات، ومنهجية الخرائط الاستثمارية وتحليل سلاسل القيم والعناقيد الصناعية.

تبين المقاربة التاريخية في دراسة وتحليل المسارات التنموية أن مجموعات الدول التي نجحت في اختيار الرابحين ارتكزت على محاكاة تجارب دول كانت في فترة ما قبل تنميتها مشابهة لها في خصائصها وثرواتها، ونجحت في تطوير قدراتها الإنتاجية، وتحقيق زيادة جوهرية في مستوى الدخل. سعت كل من ألمانيا وفرنسا

والولايات المتحدة الأمريكية محاكات التجربة التنموية البريطانية خلال القرن التاسع عشر حيث كانت فجوة الدخل حوالي 40 % بين هذه الدول وبريطانيا. وكذلك استهدف اليابان محاكات التجربة الأمريكية خلال ستينات القرن الماضي حيث كانت فجوة الدخل تعادل 60 %. ولاحقاً استهدفت كل من كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة (النمور الأسيوية) خلال سبعينات القرن الماضي، الاقتصاد الياباني حيث مثلت فجوة الدخل ما يزيد عن 70 %. ويدل الواقع أن هذه الدول قد نجحت في الوصول لطموحها وسدت فجوات الدخل، بل أن بعضها تمكن من تجاوز مستويات دخل الدول المتفوقة عنها في بداية الأمر.

يجدر بالدول العربية وفقاً لهذه المنهجية الاسترشاد بتجارب الدول التي كانت في بداية مشوارها التنموي تتمتع بموارد وثروات متقاربة معها، لان التطور الإنتاجي لتلك الدول، يمكن أن يشير إلى ماهية الأنشطة والصناعات المتنوعة الواجب تطويرها، التي قامت وتأسست على هذه الموارد والثروات. هذه المنهجية البسيطة ستساعد حتما على تحديد المسار الأقصر والأمثل أمام الدول العربية للتطور الاقتصادي وإحراز تقدم في معدلات النمو ومستويات الدخول وتعميق التحول الهيكلي. استناداً لهذه المنهجية يمكن صياغة مسار تطبيقي مكون من ستة خطوات تتمحور حول: (1) تحديد القطاعات والنشاطات ذات المزايا النسبية الكامنة وغير المستغلة، (2) العمل على إزاحة العوائق القائمة، (3) استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، (4) إطلاق المشاريع الجديدة ودعم حاضنات الأعمال، (5) رفع قدرة الشركات على اكتشاف الذات وتطوير المناطق الصناعية، (6) وتوفير الدعم للتغلب على الوفورات الخارجية.

تم تطبيق هذه المنهجية على عينة من الدول العربية، النفطية وغير النفطية، كمحاولة للوصول لنتائج ودلالات قابلة للتعميم على كافة الدول العربية، تضمنت هذه العينة كل من المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة الكويت، جمهورية مصر العربية، وجمهورية تونس والمملكة الأردنية الهاشمية. وقد تم اختيار مجموعة من دول المقارنة المتقدمة والصاعدة، والتي قد تكون شبيهة إلى حد ما مع مجموعة الدول العربية في عام 1995، باعتبار أن هذه الدول حققت زيادة هامة في مستوى الدخل خلال الفترة 1995–2015. وهذه الدول هي النرويج وتركيا وماليزيا وكوريا الجنوبية.

تسمح البيانات التي تنشرها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بمقارنة الإنتاج الوطني للسلع المصنعة مع تفاصيل الاستهلاك والتجارة الخارجية لنفس السلع، بحيث تمكن من حساب قدرة الإنتاج المحلي على تغطية الاستهلاك الظاهري ونسب التوريد والتصدير لكل سلعة حسب مستوى التفصيل الرابع. كما يمكن حساب مستوى التوجه نحو التصدير. تمكن هذه الطريقة استكشاف مجموعات السلع التي تشهد قصورا شديدا في الإنتاج بحيث يؤدي إلى تفاقم العجز التجاري السلعي. تم تبويب السلع حسب مستوى تقانة الإنتاج في مجموعات سلعية قائمة على الموارد الطبيعية، ومتدنية التقانة، ومتوسطة التقانة، وعالية التقانة. هذا التصنيف يسمح بتقييم الانتقال التنموي للدول في سلم التقانة والمعرفة. وتسمح المصفوفة بالتحديد الدقيق لمدى توجه القطاعات القائمة في الدولة نحو التصدير، ومجالات التطوير الممكنة في إحلال الواردات، ومجالات التطوير الممكنة في الأنشطة والصناعات الجديدة.

عموما يتم تحديد مدى توجه القطاعات نحو التصدير من خلال احتساب الصادرات لكل سلعة كنسبة من الناتج لتلك السلعة. وتمكن هذه النسب من التعرف على فحوى السياسة التجارية والترويجية للسلع الوطنية باتجاه الدول النامية والغنية بحيث تستدعي صياغة سياسة تصديرية أكثر تنسيقا وتواءما مع القاعدة الإنتاجية من

جهة وأكثر استباقية من جهة أخرى. كما يتم تحديد مجالات تطوير الصناعات الإحلالية والتي تمتلك فيها الدولة تجربة ومدخلات تسمح لها بالقفز من سلعة إلى أخرى متقاربة وتسمح في نفس الوقت بإحلال الواردات مما يساهم في تخفيض العجز التجاري، فيما يُمكن أن يُطلق عليه تعميق المزايا النسبية. في حين يمكن تحديد مجالات تطوير الأنشطة والصناعات الجديدة، واكتساب مزايا تنافسية مطورة، في السلع التي لم تبين أي قدرة إنتاجية وطنية. وهنا يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يلعب دورا في سد هذه الفجوات ونقل التقانة والخبرة المطلوبة لبدء الإنتاج في هذه القطاعات الجديدة.

وقد أسفر تطبيق هذه المنهجية من خلال تحليل بيانات سلطنة عمان حيث تبين أن هنالك مجموعة مهمة من السلع التي تمثل الواردات فيها ضعف القاعدة الإنتاجية والتصديرية فيها وهي السلع التي تمثل في النهاية أهم جزء في العجز التجاري. ويلاحظ أن هذه السلع تعد في أغلبها من السلع ذات التقانة العالية والمتوسطة والمستوردة في أغلبها من الدول المتقدمة أو الصناعية. بالمقابل يدل مستوى القدرة الإنتاجية القائمة في عمان أولا على وجود معرفة متراكمة وقدرة حقيقية على توسيع القاعدة الإنتاجية فيها وتحسين جودتها وتنويعها لتغطية الواردات والتوجه أكثر نحو التصدير. وقد تم رصد هذه السلع بشكل محدد، كما تم رصد السلع الغائبة كليا، وهو ما يمكن الدولة من تحديد واختيار السلع التي تتوافق ومعايير المحتوى التقاني، وإحلال الواردات، والتي يمكن أن يلعب فيها الاستثمار الأجنبي المباشر دورا أساسيا لتأسيس صناعات تنافسية في هذه المجالات السلعية.

ينجم عن العمليات الإنتاجية المختلفة مجموعة كبيرة من السلع تستخدم في الاستثمار الإنتاجي والتشييد وأخرى مآلها الاستهلاك النهائي أو الاستهلاك الوسيط. وتترابط هذه العمليات لتكون سلاسل انتاج قد تأخذ بعدا إقليميا أو عالميا. بالإضافة إلى ذلك تتفق الدراسات التطبيقية الحديثة أن تزايد ثروات الدول يرتبط بنوعية السلع التي يتم إنتاجها، لأن القيم المضافة تتفاوت كثيراً من سلع إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر حسب محتوى المعرفة والتقانة المضمنة في تلك السلع والخدمات. بمعنى أدق تنمو الدول التي تصنّع وتصدر سلعاً مرتبطة بأعلى مستويات الإنتاجية والتقانة بسرعة ويزيد متوسط الدخل فيها بسرعة.

وغالباً ما تعمل الحكومات على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية بطريقة أفقية ما يشتت الجهود والموارد باتجاهات غير محددة، دون النظر في الكفاءات والقدرات والإمكانات المتوفرة. وهذا ما يجعل المستثمر يجد صعوبة في إنتاج بعض السلع الجديدة بسبب قلة الشركاء وقلة العمالة الماهرة وضعف البنية التحتية والتقنية والتمويلية وتباين المعلومات وغيرها (مفهوم فشل السوق). هذا النوع من «التنويع الأعمى» من خلال التركيز على تفعيل السياسات الأفقية الوظيفية يمكن أن يعمل فقط في ظل بيئة متميزة في الأصل من حيث مستوى المهارات المختلفة والبنية التحتية والتقنية والمشاريع المختلفة القائمة والبحث والتطوير والابتكار. بمعنى آخر فان نجاح التنويع الأعمى يعتمد بشكل حاسم على جودة الوضع القائم لحيز السلع التنافسية.

إذن لا بد أن تأخذ جهود تنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية في الدول النامية في عين الاعتبار صعوبة إنتاج سلعة معينة في ضوء ما تطلبه من مهارات وبنية تحتية وتقنية ومدخلات مختلفة ومدى قرب (تشابه المعرفة المستخدمة في الإنتاج) هذه السلعة إلى السلع التي ينتجها البلد. وقد اعتمدت مجموعة من الأبحاث نشأت في جامعة هارفرد ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا حول ما يعرف "بحيز السلع" الذي يعكس شبكة الترابطات بين السلع المختلفة بحيث يمكن تصورها على شكل غابة حيث أن كثافتها تمثل مستوى تطور الجهاز الإنتاجي، مبيناً التقارب

أو التباعد (المسافة بين سلعة وسلعة ما قد يسمح أو لا يسمح بالانتقال بسهولة من سلعة إلى أخرى، مثل الانتقال من شجرة إلى أخرى حسب كثافة الغابة). وقد تم الاعتماد على التصنيف الدولي الموحد لفئات السلع بالاعتماد على أربعة أرقام بحيث ترمز كل سلعة برمز من أربعة فئات. (Standard International Trade Clarification Rev4) على سبيل المثال 0111 هي "لحوم فصيلة الأبقار، طازجة أو مبردة" و0012 هي "لحوم فصيلة الأبقار، مجمدة". وقد تم تقسيم السلع إلى 34 مجموعة حسب المحتوى التقاني بحيث تتدرج من السلع الطبيعية والغذائية إلى السلع الصناعية باختلاف أنواعها كقطاع النسيج وصناعات السيارات والإلكترونيات وترتيبها على شكل غابة تحتوي في أطرافها السلع الطبيعية ذات التقانة المنخفضة وفي وسطها على السلع ذات التقانة والقيمة المضافة العالية. وتبقى أجهزة إنتاج الدول النامية المتخصصة في الموارد الطبيعية محصورة في أطراف الغابة لعدم قدرتها على الانتقال إلى وسط الغابة لفقدانها لتقانة الإنتاج وقوة العمل الضرورية بالإضافة إلى بعد المسافات بين الأشجار. من هنا تأتي أهمية قياس المسافات بين السلع المختلفة لتحديد مجموعة السلع التي يمكن لأي دولة التوجه اليها بشكل سريع في ضوء توفر المدخلات وتقانة الإنتاج وقوة العمل الضرورية، وبالتالي استكشاف الاتجاهات المحتملة للسلع التي قد تنتج وتصدر بالشكل الذي يسهم في تسريع النمو وزيادة الدخل.

تقوم فكرة حساب المسافة ما بين سلعتين على أساس قدرة البلدان على إنتاج وتصدير منتج معين والذي تمتلك فيه قدرة تنافسية حسب القدرة على إنتاج منتج آخر من خلال احتساب الاحتمال الشرطي الإنتاج وتصدير السلعتين، بحيث يتم الانتقال المشروط لتصدير السلعة i إذا تم تصدير السلعة j. ويتم أخذ القيمة الدنيا للاحتمالين المشروطين، لأنه في حال كون البلد هو المصدر الوحيد لسلعة معينة سيكون الاحتمال المشروط لتصدير أي سلعة أخرى بشرط تصدير هذه السلعة مساوي لـ 1 بحيث تصنع وتصدر السلع المتشابهة جنبا إلى جنب.

وبذلك يمكن فهم المسافة كنسبة الدول التي تصدر المنتجين مقارنة مع الدول التي تصدر واحد منهما، بمعنى مسافة تساوي 1 يعني أن كل الدول التي تصدر المنتج الأول تصدر المنتج الثاني. ما يعني أن المنتجين قريبين من حيث العملية الإنتاجية والمهارات المطلوبة. أما مسافة تساوي 0.6 على سبيل المثال فتعني أن عدد مهم من الدول التي تصدر منتج 1 تصدر أيضاً منتج 2. فإذا كانت المملكة العربية السعودية في الحالة الثانية ولكن لا تصدر إلا منتج واحد من المنتجين فسيكون سهلاً أن تضيف المنتج الآخر لسلة المنتجات بطريقة تنافسية عوض أن تركز على منتج لا تقوم بإنتاج منتج قريب منه.

وسعياً لترجمة هذه المنهجية إلى أداة واقعية تسهم في تنويع وتوجيه اقتصادات الدول العربية نحو اكتشاف كافة السلع والمنتجات القابلة للإضافة بشكل تنافسي. يمكن الاعتماد على دراسة حالة لأحد الاقتصادات العربية، كالاقتصاد السعودي، كنموذج تطبيقي، حيث تتوفر فيه وفرة الموارد الطبيعية أو النفطية، كما هو الحال في عدد من الدول العربية ذات الوفرة في تلك الموارد، كما أنه يتسم من جانب أخر بامتلاك قواعد إنتاجية وصناعية جعلته أكبر مساهم عربي في القيمة المضافة للإنتاج العالمي للصناعات التحويلية، وذلك بواقع نحو 0.67 % كمتوسط للأعوام 2012–2015. كما هو الحال في العديد من الدول العربية الأخرى التي توصف بالمتنوعة نسبياً. تم تطبيق تلك المنهجية للبحث عن السلع التي يتم إنتاجها وتصديرها، والتي تتميز بميزة نسبية ظاهرة، وتتسم في ذات الوقت بكونها قريبة لمنتج أو منتجات أخرى ضمن محيطها، وتم اختيار معامل قرب يساوي 0.6 باعتباره معدل متوسط قابل للتحقيق.

في البداية تمّ رصد كافة السلع التي تقوم الدولة بتصديرها حسب التصنيف الدولي بأربعة فئات، وذلك استناداً لقاعدة بيانات البنك الدولي. World Integrated Trade Solution (WITS). ليتم بعد ذلك احتساب الميزة النسبية الظاهرية لتلك السلع للتحقق والتأكد من تنافسيتها. وأخيراً يتم رصد وتحديد السلع والمنتجات القابلة للإنتاج والتصدير ضمن نطاق القرب الذي تم تبنيه البالغ 0.6، بهذه الطريقة نكون قد اكتشفنا قائمة من السلع المرشحة للإنتاج مع قدرة تنافسية مؤكدة وهي تمثل مجموعة من الأفكار الاستثمارية التنافسية.

وتم تلخيص نتائج هذه المنهجية بحيث يرصد نشاطات إنتاجية قائمة في السعودية ممكن أن تسمح بالانتقال إلى نشاطات استثمارية بشكل تنافسي. وقد تم ترتيب هذه الأنشطة حسب المحتوي التقاني إلى (تقانة مرتفعة HT، تقانة متوسطة MT، تقانة منخفضة LT، منتجات معتمدة على الموارد الطبيعية RB) لتحديد الأولويات التقنية المستهدفة من خلال الاستثمارات الجديدة، لتحقيق الارتقاء والتحول الاقتصادي. تضمنت الأنشطة الإنتاجية والتصديرية ذات المزايا الظاهرة القائمة فعلياً في السعودية، أنشطة أساسية بلغ عددها 20 نشاط، تنوعت تكنولوجياً دون أن تتضمن المستوي التكنولوجي المرتفع HT.

وقد أتاح تطبيق تلك المنهجية إظهار وجود إمكانات واسعة لإنتاج وتصدير العديد من المنتجات، ضمن تلك البنود الأساسية، سواء في ذات المحتوي التكنولوجي، أو في مستويات أرقى نسبياً، وهو ما يعني وجود خيارات واسعة أمام الدولة لخلق المزيد من الأنشطة الإنتاجية، ويكفي للتدليل على ذلك أن تطبيق تلك المنهجية، قد أتاح الانتقال من قائمة تضم 20 نشاط وفقا للرمز السلعي، إلى قائمة إضافية تضم 210 نشاط جديد. وهو ما يمثل أكثر من عشرة أضعاف الأنشطة القائمة حالياً. ويمكن توقع أنه في حال الانطلاق مستقبلاً من تلك القائمة الإضافية الجديدة، فإن وتيرة التضاعف ستتزايد بمعدلات أعلى لتضم قوائم أنشطة ومنتجات أكثر اتساعاً، وذلك وفقاً لهذه المنهجية. حيث ستتزايد الاحتمالات والإمكانات التي تتيح للدولة التوجه نحو تلك الأنشطة.

ويجدر التنبيه في هذا الإطار إلى ضرورة تحديد هذه الأولويات ضمن ديناميكية الطلب العالمي بحيث تتوافق القطاعات والسلع والأنشطة المستهدفة مع نظيرتها التي يزيد الطلب العالمي عليها ضمن ما يسمى بالسلع الصاعدة أو التنافسية Rising Stars.

ركزت المنهجيات السابقة على التنويع السلعي دون الخوض في سبل تنويع الخدمات بالرغم من أهميتها المتزايدة في ظل العولمة وترتيبات الاندماج في الاقتصاد العالمي، وأهمية الارتقاء بنوعية الأنشطة داخل القطاع الخدمي والتحول من الخدمات العامة والخدمات التقليدية مثل السياحة والنقل إلى الخدمات ذات المحتوى المعرفي المرتفع وخاصة الخدمات الإنتاجية، مثل الاتصالات والخدمات المالية وتشييد المشاريع الكبيرة وخدمات الهندسة والتصميم والحاسوب وتقانة المعلومات ونظم المعلومات الرقمية وبعض قطاعات الخدمات الصحية المتقدمة. وبناءا على منهجية حيز السلع فانه قد تم إثبات أن مستوى دخل البلد مرتبط بنوعية الصادرات. تعتمد هذه المنهجية على قياس مؤشر يربط بين مستوى دخل الدول وصادراتها من السلع والخدمات من خلال حساب متوسط دخل للدول التي تصدر سلعة ولها فيها ميزة نسبية. وثم يتم حساب دخل الدولة بترجيح الدخل حسب تركيبة صادراتها.

يتبين من الشكل 2.5 أن أعلى مستويات الدخل في العالم مرتبطة بقطاعات خدمية وهي على التوالي الخدمات المالية، خدمات الإدارة العامة، الخدمات المتعلقة بالكهرباء والغاز والمياه، التربية، تأجير الآلات والمعدات، أنشطة

الكمبيوتر، الخدمات الصحية وأخيرا خدمات البحث والتطوير. تحتل القطاعات السلعية فيما بعد مستويات متفاوتة جدا حسب المحتوى التقاني، حيث تحتل القطاعات التحويلية عالية التقانة على غرار المواد الكيمياوية والآلات والمعدات الصدارة بمعدل دخل بحدود 30000 دولار وتنتهي في مستويات أقل بكثير من الدخل دون 20000 دولار بالصناعات الاستخراجية وأخيرا قطاع النسيج الذي يحقق أقل مستوى من الدخل بحدود 13000 دولار.

وبما أن الخدمات التي تصدرها الدول الغنية تأخذ ترتيب أعلى مقارنة بتلك التي تصدرها الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، فانه يتوجب على هذه الدول النظر في سبل تنويع قاعدتها الإنتاجية والتصديرية للسلع والاهم للخدمات ذات الدخل العالي.

وبما أن قطاع الخدمات يمثل عموما أعلى مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (بحدود 60 % إلى 65 %) فإن النظر في نوعية الخدمات المنتجة والمصدرة يكتسب أهمية قصوى. وقد قام هذا الفصل بتصنيف الخدمات في دول مثل الإمارات وتونس حسب ثلاثة مجالات أساسية وهي النقل والسياحة والخدمات الأخرى التي تحتوي على الاتصالات والتشييد والتأمين والخدمات المالية وخدمات الكمبيوتر والبرمجة وحقوق الملكية الفكرية والتراخيص والخدمات الشخصية والثقافية والخدمات الحكومية. وتسمح المقارنة بين تونس والإمارات من جهة وبقية العالم من جهة أخرى إلى مقارنة التطور المحرز في أداء أنشطة هذه الخدمات مقارنة مع النسق العالمي للعامين 2000، 2015. ويتبين أن الزيادة الأهم كانت في الإمارات التي تمكنت من مضاعفة صادراتها الخدمية 74 ضعفا، في حين لم تتمكن تونس من مضاعفة صادراتها الخدمية سوى بـ 2.5 ضعف، وهذا أقل من المتوسط العالمي الذي بلغ 12 ضعفا. ويتبين أن الأمارات ركزت في البداية على خدمات السفر والنقل التي زات صادراتها من 2 مليار دولار عام 2000 إلى 40 مليار دولار عام 2015 بفضل سياسات تطوير شركات النقل الجوي والسياحة المرتبطة بالتسوق وغيرها. وهذا يتلاءم إلى حد كبير مع الطلب العالمي على هذه الخدمات. بالمقابل لم تتمكن تونس من تطوير هذه المجالات بالأحجام التي تسمح لها بالاستفادة من المزايا التنافسية التي كانت قائمة في ثمانينات القرن الماضي.

من جهة أخرى وبعلاقة مع الخدمات الأخرى ذات المحتوى المعرفي والمتصلة بالقطاعات الإنتاجية السلعية، فان توجه الإمارات بدأ في الفترة الأخيرة فقط حيث زادت صادراتها بشكل هام في خدمات التشييد والاتصالات ورسوم الملكية الفكرية. بالمقابل أصبحت الإمارات تستورد خدمات معرفية بحدود 50 مليار دولار، خاصة في مجال التأمين. في تونس تبقى صادرات الخدمات المعرفية محدودة بحدود مليار دولار فقط، تركزت عموما في مجال خدمات الاتصالات والكمبيوتر (0.3 مليار دولار) والتشييد (0.3 مليار دولار) وبشكل أقل الخدمات المالية والحكومية.

ولأن تنمية القطاعات الخدمية ظل ضعيفا، فقد زاد حجم الواردات الخدمية بنسق أعلى من الصادرات خاصة فيما يتعلق الخدمات الأخرى، وهي القطاعات التي تشهد عجزا حالياً في الإمارات وتونس على حد السواء. وتبقى هذه الخدمات عموما ضعيفة ولا تتماشى مع التوجه الدولي نحو الخدمات عالية المعرفة خلافاً للسياحة والنقل والتي تصنف من الخدمات ضعيفة المعرفة والدخل.

يتضح من هذا التحليل أن القطاعات الخدمية الواجب التوجه نحوها في حال تونس والامارات وبقية الدول العربية، تتمثل في أنشطة: "البحث والتطوير والهندسة والتصميم وغيرها لترقية القدرات الإنتاجية خاصة

في القطاعات الصناعية والزراعية". وهي الأنشطة التي ستسهم في خلق قطاعات معرفية ذات قدرة عالية على خلق الدخل ومواطن العمل اللائق والحد من العجز التجاري الخدمي، هذا إضافة لجانب غاية في الحيوية وهو الأجدر بالاهتمام من كافة الدول العربية، والمتمثل في دور هذه القطاعات الخدمية كمتطلب أساسي لإنجاح التنويع الاقتصادي في القطاعات والأنشطة السلعية المختلفة التي وردت في هذا الفصل، وذلك لأهميتها في توفير الخدمات الضرورية والمساندة لإطلاق تلك الأنشطة.

من المعلوم أن الخارطة الاستثمارية هي وثيقة تبلور وتوضح قائمة الأفكار والفرص الاستثمارية الممكنة والكامنة في دولة أو إقليم أو مدينة أو قطاع. بالإضافة إلى اشتمالها على كافة المتطلبات والمقومات اللازمة لنجاح عملية تحويل وترجمة هذه الأفكار والفرص إلى مشاريع وأنشطة حقيقية. كما تحدد هذه الوثيقة الجدوى الاقتصادية والمالية لقائمة المشروعات المدرجة، وكذلك التوزيع الجغرافي لها. لذا تعتبر الخرائط الاستثمارية من أبرز الأدوات التي تلجأ إليها الدول كوسيلة لزيادة حجم الاستثمار، وتوجيهه بشكل أمثل يسهم في تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي في الدولة. وذلك عبر دور تلك الخرائط في توجيه وإرشاد الاستثمارات المحلية والأجنبية نحو القطاعات أو الأنشطة التي تم استهدافها من خلال المنهجيات سابقة التقديم، لإقامة أنشطة اقتصادية جديدة ومتنوعة تتلاءم والميزات النسبية وكذلك التنافسية التي تتميز بها كل دولة، وعلى النحو الذي يحقق مستوى أعلى من تنويع القاعدة الاقتصادية ويصحح هيكل الاقتصاد.

وتقوم منهجية المعهد العربي للتخطيط على أن الفرص الاستثمارية الواعدة والجديدة تكمن في تحديد الحلقات المفقودة في سلاسل القيمة الإنتاجية. ونظراً لطبيعة الاقتصاديات النامية، ومنها الاقتصادات العربية، والتي تعاني من تحديات تنموية كبيرة فإن إحداث تغيير هيكلي في القاعدة الإنتاجية يتطلب تحديد هذه الحلقات أو الأنشطة المفقودة في السلاسل الإنتاجية (للسلع والخدمات)، والعمل على توجيه الاستثمار نحوها. كذلك يمثل التوجه نحو استكمال تلك الحلقات أو الأنشطة في حد ذاته ضرورة ومتطلب أساسي للتخطيط الهادف لتعزيز التنمية المستدامة، وذلك نظراً لدوره في تعزيز التشابكات الخلفية والأمامية في هذه الأنشطة الإنتاجية السلعية أو الخدمية. بالإضافة إلى ذلك يمكن تحديد فرص استثمارية أخرى ترتبط بقوة الطلب ووجود مزايا تنافسية معتبرة خاصة في مجال تعزيز التصدير.

كذلك تعمل الخارطة الاستثمارية على تحقيق جملة من الأهداف التنموية الهامة المرتبطة أساسا باكتشاف الفرص الاستثمارية الكامنة بغض النظر عن أحجام المشروعات الناجمة عنها وذلك دعماً لجهود سياسات التنويع الاقتصادية وسياسات دعم ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة الى ذلك تعتبر الخارطة الاستثمارية أداة ترويجية لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية نحو مشاريع واعدة موجهة نحو تحقيق الأهداف التنموية بشكل عام أو تلك الموجهة بشكل خاص نحو مناطق جغرافية محددة. وأخيرا تسمح هذه المنهجية بتأسيس وتوفير قاعدة بيانات ومعلومات حول البيئة الاستثمارية في الدولة، بالإضافة الى تحليل معمق لسلاسل القيمة والعناقيد الإنتاجية القائمة في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وجميعها عناصر ضرورية لجذب الاستثمارات ومن ثم تحفيز التنويع في قواعد الإنتاج وقوائم الصادرات.

ليؤكد هذا الفصل في النهاية أن طرح هذه المنهجيات يأتي في إطار التدليل والإرشاد أمام الدول العربية، وليس الإلزام حيث تمثل هذه المنهجيات مظلات واسعة للتفكير والتحليل تسمح بالتعرف والانتقاء الواقعي للأنشطة والمنتجات التي تمتلك فرصاً عالية لتأسيسها وتموضعها ضمن قوائم الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية القائمة في الدول العربية.

## سادساً: تنويع مصادر الطاقة في الدول العربية

في الفصل الأخير من التقرير تم تحليل قطاع الطاقة وتوضيح أهميته في إنجاز التنويع وتسريع وتيرة التحول الهيكلي في الدول العربية، وبخاصة ما تعلق بتطوير صناعات الطاقة المتجددة، وتكوين المزيج الأمثل للطاقة، الذي يلبي معايير الاستدامة الاقتصادية والبيئية، وذلك أخذا في الاعتبار التفاوتات القائمة بين الدول العربية في الموارد المتاحة، وطبيعة الاستخدامات القائمة. يمثل قطاع الطاقة صناعة قائمة بذاتها من حيث الاستكشاف – والإنتاج – والتصدير – والصناعات المشتقة منه. علاوة على امتداد واتساع سلاسل القيمة وتشابكات القطاع الأمامية والخلفية في القطاعات الاقتصادية المختلفة. على سبيل المثال، فان القطاع الصناعي التحويلي وخاصة العمليات القائمة على تحويل المواد الأولية فانه يعتمد بشكل كبير على قطاع الطاقة حيث أن ارتفاع أسعارها يؤدى إلى ارتفاع الكلف الإنتاجية مما يعني ارتفاع الكلف الكلية وانخفاض القدرات التنافسية للقطاع الصناعي. وتواجه معظم الدول العربية ازديادا كبيرا في الطلب على الطاقة وبالتحديد لإنتاج الكهرباء والتي تعتبر العنصر الرئيس للعديد من الاستخدامات والقطاعات الاقتصادية، والتي من المتوقع أن يزداد الطلب عليها بنسبة تفوق 7 % خلال السنوات 2015–2020. ويتطلب هذا الوضع أن تكثف جهود تنويع مصادر الطاقة. ينعكس تنوع قطاع الطاقة وتوفرها بشكل دائم وبأسعار مقبولة على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وخصوصاً الصناعات كثيفة الطاقة مثل الإسمنت والحديد والصلب والفولاذ ...وغيرها، مما يعني ضرورة الاهتمام بإشكالات التسعير وأثرها على كفاءة الأسواق، والإنتاجية، والتنافسية الكلية والقطاعية للاقتصاد.

من المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على الطاقة بحوالي 50 % عن مستوياته الحالية، من 267 مليون برميل مكافئ يوميا (يشكل النفط منها أكثر من 31 %) عام 2014 إلى 400 مليون برميل نفط مكافئ يومياً (يشكل النفط منها حوالي 25 %) عام 2040، ومن المتوقع أن يزيد الاعتماد على الغاز والطاقات المتجددة من 24 %، 6 % لكل منهما عام 2014 إلى نحو 27 %، 14 % في عام 2040، وأن يتناقص الاعتماد على النفط والفحم من 32 %، 30 % لكل منهما عام 2014 ليصل إلى 25 % لكل منهما عام 2040. كما يتوقع أن تبلغ نسبة الاعتماد على الطاقة النووية 5 % من الخليط الكلي للطاقة عام 2040. ومن المتوقع استثمار مبلغ 10 تريليون دولار، بسبب النمو المتوقع في الطلب على الطاقة في الصين والهند. حيث يتوقع أن ينمو طلبهما بحوالي 13 مليون برميل باليوم وهو ما يمثل حوالي 86 % من الطلب على النفط في الفترة 2015 – 2040. ومن جانب أخر، سينخفض طلب الدول الصناعية بحوالي 8 ملايين برميل يومياً لنفس الفترة.

إن التنويع في مصادر الطاقة وتفعيل دور الطاقة المتجددة، وبالأخص الطاقة الشمسية، سيدفع بعجلة التنويع الاقتصادي ويخلق بيئة مستدامة للأجيال القادمة، من خلال التركيز على زيادة الاستثمار في الطاقة النظيفة وتطبيق سياسات التنمية الخضراء. ولا بد من الإشارة هنا أن بعض الدول العربية مثل الإمارات والمغرب تتبنيان نهج التنويع في التعامل مع قطاع الطاقة المتجددة وفي مجال الطاقة الخضراء. استعرض الفصل أهم القطاعات التي يمكن أن تستفيد من تنويع وتشابكات قطاع الطاقة ممثلة في قطاعات وأنشطة : التدفئة والتبريد ، وقطاع النقل البحري والطيران، وتحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي، وإقامة محطات الطاقة الشمسية المركزة، وإقامة محطات الطاقة الهجينة من الحجم الصغير والمتوسط والكبير، وأنشطة المنتجعات السياحية، وخصوصا في المناطق التي تعاني من نقص الطاقة، وصناعة وإنتاج ألواح الطاقة الشمسية الزجاجية والزجاج العاكس الخافض لاستهلاك الطاقة، والاستثمار في مصانع إنتاج ألواح الطاقة الشمسية بنسب شفافية ومقاسات مختلفة، وغيرها.

لا تميز السياسات الأفقية الوظيفية بين القطاعات الفرعية المشتقة من قطاع الطاقة، بيد أنها تركز على محاور ضرورية لتنويع ودعم قطاع الطاقة. فتطوير التمويل والدعم للطاقات المتجددة مهم جدا، وكذلك تطوير البنى التحتية المطلوبة لمشاريع الطاقة المتجددة. وفي سياق متصل، فان بناء رأس المال البشري وتدريبه وتأهيله وتمكينه في مجال تقنيات الطاقات المتجددة مهم جدا لتحقيق التنويع في القطاع، علاوة على أهمية تطوير التقانة والمعرفة الطاقوية مما يُسهم في تحقيق التنمية المستدامة. أما السياسات الانتقائية فهي ضرورية جداً لتنويع قطاع الطاقة لكونها تتميز بانها سياسات تعكس إجراءات انتقائية قطاعية قائمة على التمييز من اجل توجيه الاستثمار نحو تطوير قطاعات ذات قيم مضافة ومستهدفة. وتعتمد هذه السياسات على بلورة «منظومة حوافز» تهدف إلى الحد من إخفاقات/ فشل الأسواق وتوجيه الاستثمار نحو أنشطة الطاقة الأكثر جدوى لاسيما في مجالات الطاقة المتجددة. وبناء على استخدام وتطبيق السياسات الصناعية الانتقائية فإنه من الضروري زيادة حجم الاستثمارات في قطاع الطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر وتوجيه الحوافز لهذه القطاعات مثل محطات توليد الكهرباء من طاقة الرياح والطاقة الشمسية، توسيع شبكات التوزيع والبنى التحتية المرافقة، استخدام الطاقة المولدة من الشمس والهواء في تحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي، تخزين الكهرباء من الطاقات المتجددة وأبحاث البطاريات والتخزين والنقل والغاز....الخ، أو استخدام سياسات التنويع والبدائل التي يمكن أن تخفض الطلب على المشتقات النفطية والغاز، وخصوصاً بدائل الطاقة النظيفة الشمسية والهوائية والنووية.

تبين من تشخيص قطاع الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي، أن الطلب يتزايد سنويا، لعدة أسباب أساسية منها توليد طاقة كهربائية لتغذية الطلب المتنامي على أجهزة التبريد والتكييف، علاوة على تغذية عمليات تحلية مياه البحر أو معالجة المياه العادمة والصرف الصحي، وما يتطلبه ذلك من طاقة كهربائية كبيرة للتشغيل والمعالجة. ومما لا شك فيه أن حجم الحوافز السخية لأسعار الوقود والتعرفة الكهربائية المنخفضة، لا تحفز على الترشيد أو تدفع باتجاه تنمية مصادر بديلة للطاقة في معظم الدول العربية لاسيما النفطية. تجدر الإشارة أن الدول العربية تحتل في عمليات توليد الكهرباء مرتبة متقدمة عالمياً، في معدلات تسريب الانبعاثات الكربونية بنسبة 41 %، وتتصدر قطر دول المنطقة في حجم البصمة الكربونية بالنسبة للفرد. وبناءً على ذلك يمكن تبني سياسات غير سعرية مثل: الحملات التثقيفية ورفع الوعي لدى المستهلكين، المراكز المتخصصة، بطاقات النجوم الخاصة بكفاءة الطاقة، معيار اقتصاد الوقود، كود البناء وبرامج تدقيق الطاقة، أو التشريعات السعرية مثل ضريبة الكربون، برامج الاتجار بكمية الانبعاثات الكربونية، المنح والإعفاء الضريبي. وتهدف هذه الحلول والتدابير والأدوات الانتقائية في مجملها لرفع كفاءة الطاقة وستكون حافزاً لخفض الانبعاثات الكربونية والتكيف مع تحديات تغير المناخ.

يتضح من مراجعة الوضع الراهن لقطاع الطاقة العربي انه يعاني من العديد من التحديات، ما يُملي بضرورة وضع آليات تنويع لمصادر الطاقة بحيث يتم المحافظة عليها واستدامتها ضمن ما يعرف بتكوين المزيج الأمثل للطاقة، وقد عرض الفصل بعض المؤشرات الحالية الخاصة بالطاقة وحالة المؤشر وبعض المسارات والحلول المقترحة في هذا السياق. ولا بد من التأكيد هنا على محورية تبني استراتيجية تحرز تقدم مضطرد نحو أنظمة سياسية واجتماعية واقتصادية وإدارية تقنن الاستخدامات المختلفة لهذه الموارد وتحسين سبل إدارتها وتطويرها. وذلك بهدف تحقيق قدر أكبر من الفاعلية والاستدامة والإنصاف. تتطلب الإدارة الرشيدة لهذه الموارد بذل الجهد لزيادة إمداداتها، فمعالجة النقص فيها يتطلب تعزيز القدرات التقنية ودور المؤسسات الوطنية العربية وتطوير آليات لزيادة الشفافية والمساءلة في الخدمات العامة. وعلى صعيد متصل، تبرز أهمية تنفيذ الشراكة الاجتماعية وتضافر

كافة جهود الشركاء المعنيين في تقديم واستخدام مصادر الطاقة المتعددة، وذلك بسبب التداخل والترابط والتكامل بين دور الدولة (المزود أو جانب العرض) والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الأهلية وجمعيات النفع العام والنقابات والمواطنين، وضرورة الوصول إلى تفاهمات جماعية حول الاحتياجات المتنوعة وتطوير مقاربات لإدارة موارد الطاقة والتي من شانها أن تحقق أعلى قيمة مشتركة لموارد الطاقة.

وبناء عليه، قام الفصل بتقديم وطرح استراتيجيات لقطاع الطاقة تتعلق بالدعم غير المبرر لحد من الهدر والتلوث والعجز في الطاقة وقلة تنويعها. ومن أهم السياسات التي تُمكن الدول العربية من رفع كفاءة استخدام المتوفر من الطاقة عملية الحد من تسرب الطاقة الكهربائية في شبكات التوزيع وفي استخدام أجهزة موفرة للطاقة. ومن جانب آخر، لا بد من إعادة توجيه عائدات النفط والغاز إلى تنويع قطاع الطاقة وخصوصا من خلال السياسات الصناعية الانتقائية. وكذلك ضرورة التركيز على القضايا القانونية المتعلقة بتعرفة شراء الطاقة المنتجة من المصادر المتجددة حيث يجب أن تكون القوانين المنظمة للعلاقة بين المستثمر في القطاع الخاص والمنتج للكهرباء من الطاقة المتجددة واضحة، حيث تضع العديد من الدول اتفاقيات عقد شراء الطاقة، لتسهيل الاستثمارات الخاصة بالطاقة المتجددة وتشجيعها بحيث يتم شراء الطاقة من خلال (المنتج المستقل للطاقة في القطاع الخاص. لا بد من توجيه الحوافز لتنويع قطاع الطاقة بالتركيز على الاستثمار في الطاقات المتجددة والجانب المعرفي منها والأبحاث الخاصة بتطوير واستخدام تقنية الطاقات المتجددة مما يُفضي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج. ولا بد من الاستثمار في تطوير التخزين للطاقات الشمسية التي تتقدم بسرعة، فينبغي على الدول العربية أن تهتم بتطوير هذه الطاقة النظيفة وان تتابع التقدم السريع الذي يحصل في استخدامها لتوليد الكهرباء. ولا بد من تركيز القطاع الخاص وصغار المبادرين على الحصول على منح ومساعدات وتمويل ودعم لمشروعات وأنشطة قطاع الطاقة المتجددة والنظيفة: حيث يعتبر قطاع الطاقة النظيفة أو البديلة والاستثمار فيها من القطاعات التي تأخذ الأولوية في دعم الحكومات المختلفة مثل الوكالة الأمريكية للتنمية، واليابانية، والكورية، ومعظم الوكالات الأوروبية، والبنوك المحلية، والبنوك الإسلامية، ولكن المستثمرين في هذه القطاعات المهمة لا يعرفون جميع مصادر التمويل هذه.

وفي الختام يمكن بلورة أهم جوانب القيمة المضافة لهذا التقرير في تسليطه الضوء على أهمية استعادة دور الدولة، من خلال منظومة عمل جديدة، لتوجيه الأنشطة الاقتصادية في الدول العربية، صوب مجالات دافعة للنمو والتحول الهيكلي والاستدامة. إن جوهر هذا الدور هو التبني والتطبيق الفعلي لحزم من السياسات الذكية المرنة المتكاملة، ممثلة في السياسات الصناعية الحديثة، بجوانبها وعناصرها وأدواتها المختلفة، والتي عرضها التقرير بعد استخلاصها واستنباطها من مختلف تطبيقات تجارب الدول المتقدمة والصاعدة التي استندت إلى تلك السياسات لتحقيق تحولها الهيكلي وتطورها الاقتصادي. والتي تركز على ضرورة إطلاق حزمة متناسقة ومنضبطة من الحوافز الاقتصادية توجه أنشطة الأعمال والقطاع الخاص، نحو المجالات والقطاعات الواعدة الأكثر فعالية فيما يتعلق بإنجاز سريع للتحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي والنمو المستدام، وهي الحوافز التي يجب تأسيسها وفق قواعد عمل وأليات السوق وضمان المنافسة والارتقاء بالإنتاجية، وذلك عبر التأثير في ربحية أنشطة الأعمال، وتدعيم حجم الوفورات الخارجية المؤثرة فيها.

ورغم ما أظهره واقع الممارسة في عدد من الدول العربية من وجود بعض التطبيقات للسياسات الصناعية الحديثة الانتقائية، ووجود منظومة حوافز موجه إلى بعض الأنشطة الاقتصادية، إلا أنها افتقدت في المحصلة الى وجود معايير وأسس واضحة لمنح وتقديم ومتابعة تلك الحوافز، وكذلك لجداول زمنية لتقييم نتائجها.

وأخيراً وثق التقرير عدداً من المنهجيات التطبيقية الأكثر حداثة في التطبيقات العالمية، كأدوات لمساعدة وتمكين الحكومات والمؤسسات ذات الصلة في الدول العربية، من التوجيه الدقيق والصحيح، للأنشطة والصناعات والمنتجات القادرة فعليا على تحقيق ذلك التحول والتطور في الاقتصادات العربية، وهي الآليات التي تربط بوضوح وعبر علاقة عضوية قوية بين التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي والارتقاء التنموي في ذات الوقت، حيث تعتمد تلك الآليات بشكل أساسي على توجيه أنشطة الأعمال والقطاع الخاص نحو المجالات الإنتاجية التي تمثل فرصاً مؤكدة لتحسين العائد المالي والاقتصادي والتنموي، وعلى كلا المستويين الجزئي والكلي.

## المراجع العربية


تامي جرانت (2014)، «الإدارة المستدامة للطاقة في المباني»، المدير التنفيذي لشركة تكنولوجيات الطاقة المستدامة، دبي، الامارات العربية المتحدة، 2014.

حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة (2015)، " الاستراتيجية الوطنية للابتكار"، وزارة شئون مجلس الوزراء، مكتب رئاسة الوزراء، 2015.

رفعت عاصي (2015)، " مشروع شحن السيارات الكهربائية عن طريق الطاقة الشمسية في الأردن: الأهمية البيئية والتقنية المستخدمة والدروس المستفادة"، المدير التنفيذي لقطاع الطاقة والمياه والبيئة، الجمعية العلمية الملكية، عمان، الأردن، 2015.

سليمان الخطاف (2016)،"دور الغاز الطبيعي في مستقبل الطاقة بالعالم"، مركز التميز البحثي للتكرير والبتروكيماويات – جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، 2016.

الشركة العربية للاستثمارات البترولية (2016) " حجم الاستثمارات المطلوبة في مجال الطاقة"، المملكة العربية السعودية، 2016. والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2014)، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2015"، 2014، ص 81.

شركة النفط الاماراتية (2017)، « تقرير مؤشرات قطاع الطاقة من نفط وغاز ودورها الرئيسي في تعظيم عوائد الاستثمارات الاقتصادية على مستوى المنطقة والعالم «، التقرير الأسبوعي لشركة نفط «الهلال» الإماراتية، 2017.

شركة جنريل داينمك والنظرة المستقبلية (2014)، « توفير الطاقة عبر تنويع مصادرها، تنويع مصادر الطاقة دون الاعتماد على المنتجات النفطية وحدها يعود بالنفع على موردي الطاقة الموزعة بإندونيسيا، سبتمبر، 2014، GE Look ahead، 2014.

صندوق النقد الدولي (2014)، " دعم أسعار الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دروس من إعادة الهيكلة"، إصلاح الدعم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، يوليو 2014.

صندوق النقد الدولي (2017): آفاق الاقتصاد العالمي– منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. صندوق النقد الدولي. مايو 2017.

صندوق النقد العربي (2015): التقارير السنوية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعوام مختلفة، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة،

صندوق النقد العربي (2016)، " التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2016.

عبد الهادي المريح (2014)، " السعودية تطور مشاريع للطاقة الشمسية في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية وفي جزيرة فرسان"، المدير التنفيذي لأنظمة الطاقة الوطنية في المملكة العربية السعودية، 2014.

العدالة الضريبية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – صندوق النقد الدولي. سبتمبر 2015.

المعهد العربي للتخطيط، (2013)، تقرير التنمية العربية: نحو منهج هيكلي للإصلاح الاقتصادي، الاصدار الأول، الكويت.

المعهد العربي للتخطيط، (2015)، تقرير التنمية العربية: الإدارة الاقتصادية والاجتماعية للنمو الشامل التشغيلي، الاصدار الثاني، الكويت.

منتدى الطاقة العالمي (2012)، " منتدىً لقادة العالم: اقتصاد أخضر لتنمية مستدامة"، الأمم المتحدة والعام العالمي للطاقة المستدامة للجميع"، 2012.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعة (2013)، " التقرير العالمي لتطوير الطاقة الكهربائية المولدة من المياه"، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعة. (2013)

مؤتمر الكهرباء الخامس (2015)، "التوازنات في مزيج الطاقات التقليدية والجديدة والمتجددة في الأنظمة الكهربائية"، ينظمه الاتحاد العربي للكهرباء في مدينة مراكش برعاية العاهل المغربي الملك محمد السادس، المغرب، 2015.

مؤشر الابتكار العالمي 2016. تقرير يشارك في نشره كل من جامعة كورنيل والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (الإنسياد) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة.

## المراجع الإنجليزية

Ahmed, G. & Nihal M. (2005): "do governments pick winners or losers? An assessment of industrial policy in Egypt'. working Paper No. 108, the Egyptian centre for economic studied- ECES. December 2005.

Alexander, C., and K. Warwick (2007). 'Governments, Exports and Growth: Responding to the Challenges and Opportunities of Globalization'. The World Economy, 30 (1): 177-94.

Arab Future Energy Index (AFEX, 2013), the index provides an assessments of the Arab countries progress in the energy efficiency utilizing the following evaluation categories: Energy Pricing, Policy Framework, Institutional capacity, and utility, 2013.

Botta, A. (2009). A structuralist North–South model on structural change, economic growth and catching-up. Structural Change and Economic Dynamics, 20(1), 61–73.

Budzinski, O., and C. Schmidt (2006). 'European Industrial Policy: Economic Foundations, Concepts and Consequences'. Working Paper. Marburg: Philipps University of Marburg. Available at www. ssrn.com/abstract=920060.

Castellacci, F. (2002). Technology Gap and Cumulative Growth: Models and outcomes. International Review of Applied Economics, 16(3), 333–346.

Chenery, H. B., and Taylor, L. (1968). Development Patterns: Among Countries and Over Time. The Review of Economics and Statistics, 50(4), 391–416.

Cimoli, M., and Porcile, G. (2013). Technology, structural change, and BOP-constrained growth: a structuralist toolbox. Cambridge Journal of Economics, 37(5), 1–23.

Cimoli, M., G. Dosi, R. Nelson, and J. Stiglitz (2006). 'Institutions and Policies Shaping Industrial Development. An Introductory Note'. Paper prepared for the task force on Industrial Policies and Development. New York: Columbia University.

Cimoli, M., Primi, A., and Pugno, M. (2005). An enclave-led model of growth: the structural problem of informality persistence in Latin America. GRADE Discussion Paper, 4, 1–33.

Collier, P., and A. J. Venables (2007). 'Rethinking Trade Preferences: How Africa can Diversify its Exports'. The World Economy, 30: 1326-45.

Connolly. E., and C. Lewis, 2010., "Structural Change in the Australian Economy", Reserve Bank of Australia, RBA Bulletin, September, pp 1-10.

Devarajan, S., and M. Uy (2009). 'Is it Worthwhile to Support Industrial Policy?'. Paper presented at the DIE Workshop on Industrial Policy in Developing Countries, 18-19 November. Bonn

Dietrich, A. (2009), Does Growth Cause Structural Change, or Is it the Other Way Round? A Dynamic Panel Data Analyses for Seven OECD, In: Jena Economic Research Papers – 034/2009.

Dosi, G. (2009). 'The Political Economy of Capabilities Accumulation: The Past and Future of Policies for Industrial Development'. Paper presented at the DIE Workshop on Industrial Policy in Developing Countries, 18-19 November. Bonn.

European Commission (2016). "The Investment plan for Europe state". http://ec.europa.eu/priorities/sites/beta-political/files/investment-plan-eu-wide-state-of-play-july2016_en_0.pdf

Feenstra, R., and H. L. Kee (2004). 'Export Variety and Country Productivity'. NBER Working Paper 10830. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research

Figueiredo, P. N. (2008). 'Industrial Policy Changes and Firm-Level Technological Capability Development: Evidence from Northern Brazil'. World Development, 36 (1): 55-88.

Financial Times. (2016). "Cyber 3 Conference- Tokyo 2016". (https://www.ft.com)

Foster-McGregor, N., K. Ibrahima and A. Szirmai (2015), "Structural change and the ability to sustain growth", UNIDO/UNU-MERIT, Working Paper no. 2015-048.

Gill, I., and Kharas, H. (2007). An East Asian Renaissance. Ideas for Economic Growth. World Bank, Washington, DC (p. 382). Washington DC.

Harrison, A. E., and A. Rodriguez-Clare (2009). 'Trade, Foreign Investment, and Industrial Policy'. MPRA Paper 15561. Munich: University Library of Munich.

Hausmann, R. and Klinger, B., 2006, Structural Transformation and Patterns of Comparative Advantage in the Product Space, Centre for International Development at Harvard University, Working Paper No. 128.

Hausmann, R., and D. Rodrik (2003). 'Economic Development as Self-Discovery', Journal of Development Economics, 72 (2): 603-33.

Hausmann, R., D. Rodrik, and A. Velasco, 2008, Growth Diagnostics, in: N. Serra and J.E. Stiglitz (eds.), The Washington Consensus Reconsidered: Towards a New Global Governance, New York, Oxford University Press, pp. 324-354.

Hausmann, R., Hidalgo, C.A, Bustos, S., Coscia, M., Chung, S., Jimenez, J., Simoes, A. and Yildrim, A., (2016): "The Atlas of economic complexity, Mapping paths to prosperity, MIT.

Henn, C., C. Papageorgiou, and N. Spatafora, (2013). "Export Quality in Developing Countries". IMF Working Paper 13/108. 2013.

Hidalgo, C., and Hausmann, R. (2008). A network view of economic development. Developing alternatives, 5–10.

Hidalgo, C.A. Klinger, B. Barabasi, A.L. and Hausmann, R., (2007): "The Product Space Conditions the Development of Nations", Vol. 317, Issue 5837, pp. 482-487.

Hobday, M. (2009). 'Can We Learn Lessons from East Asia?'. Paper presented at the UNU-WIDER, UNU-MERIT and UNIDO Workshop on Pathways to 27 Industrialization in the 21st Century: New Challenges and Emerging Paradigms, 22- 23 October. Maastricht

IMF, (2014). Long-Run Growth and Macroeconomic Stability in Low-Income Countries-The Role of Structural Transformation and Diversification.

Integration in Global Value Chains as a Route to MENA's Economic and Social Development? Egypt's and Morocco's GVC Integration in a Changing Global Economy. August2016 . http://www.lse.ac.uk/middleEastCentre/research/Collaboration-Projects/Collaborations-2016-2017/AUC/Home.aspx.

International Energy Agency (IEA,2014), "Arab Southern and Eastern Mediterranean (SEMED) region and the reginal energy efficiency expert's roundtable, IEA, 2014. In cooperation with the Regional Centre for Renewable Energy and Energy Efficiency, RCREEE (2014).

International Energy Agency (IEA,2014), "Arab Southern and Eastern Mediterranean (SEMED) region and the reginal energy efficiency expert's roundtable, IEA, 2014. In cooperation with the Regional Center for Renewable Energy and Energy Efficiency, RCREEE (2014).

Kaldor, N. (1966) Causes of the Slow Rate of Economic Growth of the United Kingdom. An Inaugural Lecture. Cambridge: Cambridge University Press.

Katsiaryna Svirydzenka, (2016). "Introducing a New Broad-based Index of Financial Development" IMF Working Paper - WP/16/5. Strategy, Policy, and Review Department. IMF. January 2016

Koen De Backer (2012). "MAPPING GLOBAL VALUE CHAINS :" Paper prepared for the Final WIOD OECD (2012): Conference: "Causes and Consequences of Globalization, Groningen"، The Netherlands, April 24-26, 2012, OECD (sebastien.miroudot@oecd.org)

Krugman, P. (1995). Development, Geography, and Economic Theory. Cambridge, MA: MIT Press.

Kuznets, S. (1966). Modern Economic Growth. New Haven: Yale University Press.

Lall, S. (2004). 'Selective Industrial and Trade Policies in Developing Countries: Theoretical and Empirical Issues'. In C. Soludo, O. Ogbu and H.-J. Chang (eds), The Politics of Trade and Industrial Policy in Africa: Forced Consensus? Lawrenceville, NJ: Africa World Press & IDRC, 4-14

Lazonick, W. (2010). 'Innovative Enterprise and Economic Development'. In W. A. Naudé (ed.), Entrepreneurship and Economic Development. Basingstoke: Palgrave Macmillan, chapter 2.

León-Ledesma, M. A. (2002). Accumulation, innovation and catching-up: an extended cumulative growth model. Cambridge Journal of Economics, 26, 201–216.

Lewis, W. (1954). Economic development with unlimited supplies of labour. The Manchester school.

Lin, J. Y. (2011). New Structural Economics: A Framework for Rethinking Development. The World Bank Research Observer, 26(2), 193–221.

Lin, J., and H.-J. Chang (2009). 'Should Industrial Policy in Developing Countries Conform to Comparative Advantage or Defy it? A Debate between Justin Lin and Ha-Joon Chang'. Development Policy Review, 27 (5): 483-502.

Lin, J.Y and Monga, C., 2010, Growth Identification and Facilitation: The Role of the State in the Dynamics of Structural Change, World Bank Policy Research Working Paper 5313.

McMillan, M., and Rodrik, D. (2011). Globalization, structural change, and productivity growth. In M. Bacchetta & M. Jansen (Eds.), Making Globalization Socially Sustainable (pp. 49–85). Genève: ILO-WTO.

Ocampo, J. A., Rada, C., and Taylor, L. (2009). Growth and Sectoral Policy. In Growth and Policy in Developing Countries: A Structuralist Approach (pp. 121–141). New York: Columbia University Press.

Ocampo, J.A, 2005. The Quest for Dynamic Efficiency: Structural Dynamics and Economic Growth in Developing Countries. In: Beyond Reforms: Structural Dynamics and Macroeconomic Vulnerability, ed.

Ocampo, J.A. and Vos, R., (2008); 'Structural Change and Economic Growth. In: Uneven Economic Development', eds.

OECD-WTO TIVA Database.

Park, A., D. Yang, X. Shi, and Y. Jiang (2008). 'Exporting and Firm Performance: Chinese Exporters and the Asian Financial Crisis', Working Paper, International Policy Centre. Available at www-personal.umich.edu/~deanyang/papers/park yangshijiang_ expprod.pdf

Rada, C. (2007). Stagnation or transformation of a dual economy through endogenous productivity growth. Cambridge Journal of Economics, 31(5), 711–740.

Robinson, J. A. (2009). 'Industrial Policy and Development: A Political Economy Perspective'. Paper presented at the 2009 World Bank ABCDE Conference, 22-24 June. Seoul.

Rodrik, D. (2004). 'Industrial Policy for the Twenty-First Century'. CEPR Discussion Rodrik, D. (2007). 'Normalizing Industrial Policy'. Cambridge, MA: John F Kennedy School of Government, Harvard University. Mimeo.

Rodrik, D. (2007). 'Normalizing Industrial Policy'. Cambridge, MA: John F Kennedy School of Government, Harvard University. Mimeo.p.35.

Rose, A. K. (2007). 'The Foreign Service and Foreign Trade: Embassies as Export Promotion'. The World Economy, 30 (1): 22-38.

Szirmai, A. (2009). 'Industrialization and an Engine of Growth in Developing Countries, 1950-2005'. Paper presented at the UNU-WIDER, UNU-MERIT and UNIDO Workshop on Pathways to Industrialization in the 21st Century: New Challenges and Emerging Paradigms, 22-23 October. Maastricht.

Szirmai, A. (2012), Industrialization as an engine of growth in developing countries, 1950–2005, Structural Change and Economic Dynamics, 23, (4), 406-420.

Thirlwall, A. P., and Dixon, R. J. (1979). A model of export-led growth with a balance of payments constraint. In J. K. Bowers (Ed.), Inflation, development, and integration: essays in honour of A. J. Brown (pp. 173–192). Leeds: Leeds University Press.

Tregenna, F. (2009). 'Characterizing Deindustrialization: An Analysis of Changes in Manufacturing Employment and Output Internationally'. Cambridge Journal of Economics, 33 (4): 433-66.

Ulltveit-Moe, K. (2008). 'Live and Let Die: Industrial Policy in a Globalized World'. Sweden's Globalization Council Expert Report 22. Stockholm: Ministry of Education and Research.

UNCTAD (2015): "KEY STATISTICS AND TRENDS in Trade Policy 2015", UNCTAD - Division on International Trade in Goods and Services, and Commodities, UNITED NATIONS PUBLICATION ISSN 2409-7713- 2015.

UNCTAD (2017); http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/ditctab2015d2_en.pdf

UNIDO (2007) 'Structure of the CIP Indicators and the Industrial Development Scoreboard (IDS) 2007', Technical notes, Vienna.

UNIDO data base (2018): https://www.unido.org/researchers/statistical-databases.

UNIDO, (2013). Industrial Development Report 2013. Sustaining Employment Growth – The Role of Manufacturing and Structural Change. Vienna.

United Nation Development Program (UNDP, 2008), reforming energy subsides opportunities to contribute to the climate change agenda, UNEP, 2008.

UNDP, 2010(). " Regional Bureau of Arab States, Arab Human Development Report, Mapping Climate Changes threats and human development impact on the Arab region", 2010.

Wim Naude (2010):'Industrial Policy – old and new issues", Working Paper No. 2010/106. September 2010, Copyright © UNU-WIDER 2010 * UNU-WIDER, Helsinki, ISSN 1798-7237 ISBN 978-92-9230-344-0.

World Bank Institute. (2010). Measuring Knowledge in the World's Economies: Knowledge Assessment Methodology and Knowledge Economy Index. Washington: Knowledge for Development (K4D) Program.

World Bank, (2017); "World Development Indicators', Washington, D.C.: World Bank. https://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators.